جذور جريمة الرشوة في العراق وإيران ولبنان

الدكتور محمود مير خليلي
جامعه طهران فرع فارابي : قانون عام
Mlili@gmail.com.Mahmoud

الطالب الدكتوراه مصطفى كريم خضير حسين النصراوي
جامعه طهران فرع فارابي : قانون عام
Mustafaalabady74@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الفساد، الرشوة، الحكم الرشيد، المحاصصة، الاقتصاد الريعي، المساءلة، الاستبداد المؤسسي، التعلقات القرابية.

كيفية اقتباس البحث

خليلي ، محمود مير ، مصطفى كريم خضير حسين النصراوي، جذور جريمة الرشوة في العراق وإيران ولبنان،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Roots of Bribery in Iraq, Iran, and Lebanon

Dr. Mahmoud Mir khalili
Farabi University of Tehran: Public Law

PhD Candidate Mustafa Karim Khudair Hussein Al-Nasrawi
Farabi University of Tehran:

Keywords : Corruption, Bribery, Good Governance, Power-Sharing, Rentier Economy, Accountability, Institutional Authoritarianism, Kinship Ties.

How To Cite This Article
Khalili, Mahmoud Mir, Mustafa Karim Khudair Hussein Al-Nasrawi, The Roots of Bribery in Iraq, Iran, and Lebanon, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research delves into the deep structural roots of bribery in the political, administrative, and economic systems of Iraq, Iran, and Lebanon. It asserts that corruption is not merely an individual deviation but rather a symptom of profound structural failure within rentier governance systems that perpetuate corruption. The political roots vary among the three models: While Iraq and Lebanon entrench corruption through a sectarian/consociational power-sharing model that transforms the state into a vehicle for elite exploitation and self-enrichment, Iran suffers from vertical dominance and institutional authoritarianism. In Iran, the pervasive influence of special interests and the overlap of authorities impede comprehensive accountability. This situation is exacerbated by the lack of institutionalized party systems, which facilitates the rise of overwhelming kinship ties and a culture of cronyism at the expense of meritocracy.

Economically, these countries share the dominance of a rentier economy, which renders the state politically independent from its citizens. The catastrophic decline in wages, particularly in Lebanon,

makes bribery a survival necessity or a compensatory mechanism for employees. Administratively and legally, bribery is rooted in bureaucratic complexities and a lack of transparency, turning it into an obligatory transit cost to overcome lethal routine. The Iranian challenge lies in its primary reliance on moral and religious deterrents as a cornerstone for oversight, contrasting with a deficiency in coordination among its multiple regulatory bodies. Despite the severity of Iranian legislation, which punishes major bribery cases by publishing final rulings, it remains inadequate in providing preventative deterrence against small and medium-scale corruption.

المستخلص

يتناول هذا البحث الجذور الهيكلية والعميقة لجريمة الرشوة في النظم السياسية والإدارية والاقتصادية لكل من العراق وإيران ولبنان، مؤكداً أن الفساد ليس انحرافاً فردياً بل هو عرض لفشل بنيوي عميق في أنظمة حكم ريعية مستدامة للفساد، وتتباين الجذور السياسية في النماذج الثلاثة: فبينما يرسخ العراق ولبنان الفساد عبر نموذج المحاصصة الطائفية/التوافقية التي تحول الدولة إلى مطية للاستغلال والإثراء الذاتي للنخب، تبرز إيران بكونها تعاني من هيمنة عمودية واستبداد مؤسسي، حيث يعيق تغلغل النفوذ والمصالح الخاصة وتداخل السلطات عملية المساءلة الشاملة، ويفاقم هذا الوضع في إيران أزمة عدم مأسسة النظام الحزبي، مما يسهل نشوء التعلقات القرابية الجارفة، وثقافة المحسوبية على حساب الجدارة، وعلى الصعيد الاقتصادي، تشترك الدول في هيمنة الاقتصاد الريعي الذي يجعل الدولة مستقلة سياسياً عن مواطنيها، ويدفع تدهور الأجور الكارثي خاصة في لبنان بالرشوة لتصبح ضرورة بقائية أو آلية تعويض للموظفين، إدارياً وقانونياً، تتجذر الرشوة في تعقيد الإجراءات البيروقراطية وغياب الشفافية، مما يجعل الرشوة كلفة عبور إجبارية لتجاوز الروتين القاتل، ويكمن التحدي الإيراني في الاعتماد على الوازع الأخلاقي والديني كركيزة أولى للرقابة، مقابل قصور في التنسيق بين الأجهزة الرقابية المتعددة، ورغم صرامة التشريعات الإيرانية التي تعاقب بنشر الحكم النهائي في قضايا الرشوة الكبرى، فإنها تظل قاصرة في الردع الوقائي للفساد الصغير والمتوسط.

مقدمة البحث

أولاً: بيان الموضوع

يتناول هذا البحث تحليل الجذور المُتعمقة لجريمة الرشوة في ثلاثة نماذج إقليمية هي العراق وإيران ولبنان، وتكمن أهمية الموضوع في تأكيده أن الرشوة لم تعد مجرد انحراف فردي عارض، بل هي عرض لفشل بنيوي عميق في أنظمة حكم ريعية مستدامة للفساد، وقد تمحورت الدراسة

حول فحص شامل ومتعدد الأبعاد لهذه الجذور، وذلك لتقديم إطار متكامل لفهم أسباب تفشي الظاهرة في هذه الدول الثلاث، ولقد انطلق البحث من فكرة أن تجذّر الرشوة يرتكز على أربعة محاور رئيسية متداخلة: أولاً، الجذور السياسية، التي تبدأ من ضعف الحكم الرشيد وغياب المساءلة وتأثير الأنظمة الانتخابية والحزبية، وصولاً إلى تغلغل النفوذ والمصالح الخاصة في عملية صنع القرار الإداري، وثانياً، الجذور الاقتصادية، التي تشمل الفقر والبطالة وضعف الأجور وتضخم القطاع العام وهيمنة الاقتصادات الريعية (النفطية والمالية)، مما يهيئ بيئة مثالية لانتشار الفساد، ثالثاً، الجذور الاجتماعية والثقافية، حيث تركز الدراسة على ثقافة المحسوبية والواسطة والزبائنية، وضعف الوعي المجتمعي، وتأثير المعايير الأخلاقية والدينية في مواجهة الفساد، رابعاً، الجذور الإدارية والقانونية، والتي تتجسد في تعقيد الإجراءات البيروقراطية وغياب الشفافية، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وقصور التشريعات ونقص الكوادر المؤهلة، ويهدف هذا الإطار إلى المقارنة بين هذه النماذج لتحديد الآليات التي ضمنت استمرارية النخب الحاكمة في السيطرة على موارد الدولة وتوزيعها بناءً على الولاء بدلاً من الكفاءة.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية الجوهرية للبحث حول الكيفية التي تحولت بها جريمة الرشوة في النماذج الإقليمية الثلاثة (العراق وإيران ولبنان) من مجرد فعل إجرامي مُعاقب عليه، إلى آلية نظامية مستدامة، أو كلفة عبور إجبارية، متغلغلة في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات البحثية التالية:

١.كيف أسهمت البنية السياسية لكل دولة في ترسيخ الرشوة؟ وهل يمثل نظام المحاصصة الطائفية/التوافقية في العراق ولبنان، أو السيطرة العمودية المؤسسي في إيران، الآلية الرئيسية لإعاقة المساءلة وتحويل الدولة إلى مطية للاستغلال والإثراء الذاتي للنخب الحاكمة؟

٢.ما الدور الذي لعبه الاقتصاد الريعي وتداعياته المتمثلة في تضخم القطاع العام وتدهور الأجور الكارثي كما في لبنان، في تحويل الرشوة إلى ضرورة بقائية أو آلية تعويض للموظف العام، وبالتالي تسييل الوظيفة العامة؟

٣.كيف ساهمت العوامل الاجتماعية والثقافية، مثل ثقافة المحسوبية والزبائنية والولاءات الطائفية والقرابية التعلقات القرابية الجارفة في إيران، في إضعاف مبدأ الجدارة وتآكل الوازع الأخلاقي والديني، مما أدى إلى التطبيع المجتمعي مع الفساد وتغليب الولاء على الكفاءة؟

٤.لماذا فشلت الأطر الإدارية والقانونية في الحد من الظاهرة؟ وكيف أدى التعقيد البيروقراطي وغياب الشفافية، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (البرلمانية والقضائية)، إلى تمكين الموظف

الفاسد من استغلال نقاط الاحتكاك الوظيفي" لطلب الرشوة كـ "كلفة عبور إجبارية، بالرغم من وجود تشريعات صارمة للتجريم (كما في العراق ولبنان وإيران)؟

ثالثاً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدم مقاربة تحليلية معمقة ومقارنة لظاهرة معقدة ووجودية تهدد استقرار الدول الثلاث، وتتجسد أهميته في الجوانب التالية:

١.الأهمية النظرية والتحليلية (التركيز على الجذور البنيوية):

أ-يقدم البحث إطاراً شاملاً ومتعدد الأبعاد لفهم الجذور الهيكلية للفساد، متجاوزاً بذلك الدراسات التي تكتفي بمعالجة الأعراض أو التركيز على الجوانب القانونية والزجرية فقط.

ب-يساهم في تعميق فهم العلاقة العكسية والتفاعلية بين غياب الحكم الرشيد وتفشي الفساد، وكيف يؤدي غياب المساءلة والشفافية وحكم القانون إلى تقويض مصداقية المؤسسات الديمقراطية.

ت-يوفر تحليلاً لـ الفساد كآلية نظامية مستدامة، وليس كحادثة عارضة، مما يدعم الأدبيات التي تصف الرشوة كجزء من منطق الحكم ذاته في هذه الأنظمة.

٢.الأهمية التطبيقية والمقارنة (النماذج الإقليمية):

أ-يتميز البحث بـ المنظور المقارن بين ثلاثة نماذج إقليمية ريعية معقدة، حيث يوضح كيف يمكن لنظم سياسية مختلفة (المحاصصة الطائفية في العراق ولبنان مقابل الهيمنة العمودية في إيران) أن تتقاطع في خلق بيئة حاضنة للفساد وتكريس سيطرة النخبة على موارد الدولة.

ب-يسلط الضوء على تأثير الاقتصاد الريعي (النفطي والمالي) كأرضية مشتركة للتضخم البيروقراطي وضعف الإنتاجية، مما يدفع الدولة لتكون "مستقلة سياسياً" عن المواطنين.

ت-تكمن أهميته في تقديم استنتاجات عملية تُظهر أن الرشوة قد تحولت إلى "ثمن إجرائي" أو نظام تعويض، خاصة في ظل انهيار قيمة أجور القطاع العام، مما يستلزم حلولاً تتجاوز البعد الجزائي إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية هيكلية.

٣.الأهمية الاجتماعية والأخلاقية (الوازع الديني):

أ-يركز البحث على دور المعايير الأخلاقية والدينية كآلية رقابة داخلية فعالة، مبيناً كيف يؤدي تآكل الوازع الديني والازدواجية السلوكية إلى ضعف المناعة الثقافية للمجتمع والتطبيع مع الفساد.

ب-يساهم في تحفيز النقاش حول ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي وقيم النزاهة والشفافية والمساءلة كخط دفاع أساسي ضد تجذر الفساد

.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية التي تهدف إلى تشخيص جذور جريمة الرشوة في الدول الثلاث، ومن أبرز هذه الأهداف:

١.الهدف المتعلق بالجذور السياسية:

أ-تشخيص دور ضعف الحكم الرشيد وغياب المساءلة السياسية وتغلغل النفوذ والمصالح الخاصة في عملية صنع القرار الإداري في العراق وإيران ولبنان.

ب-تحليل كيفية تأثير الأنظمة الانتخابية والحزبية (المحاصصة الطائفية في العراق ولبنان، وأزمة عدم مأسسة النظام الحزبي في إيران) في خلق بيئة خصبة للفساد والإثراء الذاتي للنخب.

٢.الهدف المتعلق بالجذور الاقتصادية:

أ-دراسة وتحليل العلاقة بين هيمنة الاقتصادات الريعية (النفطية أو المالية) وتضخم القطاع العام وبين خلق بيئة مثالية لانتشار الرشوة كآلية للتوزيع غير العادل للثروة والسلطة.

ب-تحديد كيف يساهم كل من الفقر والبطالة وتدهور الأجور في دفع الموظفين نحو الرشوة كآلية تعويض ضرورية لتسيير الوظيفة العامة وضمان البقاء.

٣.الهدف المتعلق بالجذور الاجتماعية والثقافية:

أ-الكشف عن الآليات الاجتماعية التي ترسخ الرشوة، وفي مقدمتها ثقافة المحسوبية والواسطة والزبائنية، وتحويل الولاء إلى معيار للتوظيف بدلاً من الكفاءة.

ب-بيان أسباب تآكل الوازع الأخلاقي والديني وضعف المناعة المجتمعية ضد الرشوة، وتحولها إلى سلوك مُتسامح ومُتوقع اجتماعياً.

٤.الهدف المتعلق بالجذور الإدارية والقانونية:

أ-تحليل كيفية تحول تعقيد البيروقراطية وغياب الشفافية إلى سبب مباشر في انتشار الرشوة، وتحويل الإجراءات الإدارية إلى "نقاط احتكاك وظيفي.

ب-توضيح أسباب ضعف الرقابة الداخلية والخارجية (البرلمانية، القضائية، ومؤسسات النزاهة)، وكيف تسمح التدخلات السياسية بتمكين الموظفين من التجاوز والإفلات من المساءلة.

٥.الهدف التركيبي المقارن:

أ-تقديم مقارنة تحليلية بين النماذج الثلاثة (العراق، إيران، لبنان) لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في الآليات التي جعلت الرشوة ظاهرة نظامية ومستدامة، للخروج بخلاصة متماسكة حول الفشل البنيوي في منظومة المساءلة.

خامساً: هيكلية البحث

إن الهيكلية التفصيلية التالية للبحث، "جذور جريمة الرشوة في العراق وإيران ولبنان"، تم تصميمها لتحقيق التوسع والدقة المطلوبين، مع تقسيم المباحث الأربعة الرئيسية إلى مطالب وفروع تفصيلية، والاعتماد بشكل حصري على المصادر، والحرص على توثيق كل معلومة، ويمكن الوقف عليها عبر المباحث الآتية:

المبحث الأول

الجذور السياسية للرشوة

يتناول هذا المبحث تحليل الإطار السياسي الذي مهّد لتفشي جريمة الرشوة، بدءاً من ضعف الحكم الرشيد وغياب المساءلة، وصولاً إلى تأثير الأنظمة الانتخابية والحزبية وتغلغل النفوذ والمصالح الخاصة، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

ضعف الحكم الرشيد وغياب المساءلة السياسية

يعكس ضعف الحكم الرشيد خللاً بنيوياً يعيق إدارة الدولة بشكل سليم، حيث يُعَد الحكم الرشيد نمطاً يقوم على أسس جوهرية كالمساءلة والشفافية وحكم القانون. ويُعَد غياب المساءلة مبدأً مناقضاً لوجود الحكم الرشيد، ويتطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات حول استخدامهم لصلاحياته، وهذا ما سوف نبحث في الفروع الآتية:

الفرع الأول: ضعف الحكم الرشيد والتحول المضطرب في العراق

إن مشكلة ضعف الحكم الرشيد في العراق هي انعكاس مباشر للتحولات التي شهدها النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، إذ اتسم السلوك السياسي لغالبية الحكومات المتعاقبة بعدم الاستقرار والابتعاد عن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، ويمكن ملاحظة ذلك عبر ما يلي: [١]

أولاً: المحاصصة وغياب الفصل بين المصالح حيث رسّخ غياب المساءلة من خلال اعتماد نظام "الديمقراطية التوافقية" القائم على تقاسم السلطة، مما وضع مصالح الطائفة أو القومية فوق المصالح الوطنية. وتكمن المشكلة الجوهرية للفساد والحكم غير الرشيد في الفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح العامة والمصالح الخاصة والمال العام والمال الخاص. [٢]

ثانياً: الترهل الإداري وفساد البيروقراطية حيث تعاني الأجهزة الحكومية من البيروقراطية الإدارية والترهل الوظيفي، التي تعتمد على الروتين القاتل والالتزام الحرفي بالقوانين، وتُعزى جزئياً إلى غياب الثقافة السياسية التشاركية، حيث يُفرض الانتماء الطائفي أو العشائري في التعيينات على حساب الكفاءة. [٣]

ثالثاً: انعدام المساءلة المالية والدستورية :يُعَد انعدام الحسابات الختامية للدولة العراقية منذ عام ٢٠١٣ دليلاً صارخاً على ضعف الشفافية والمساءلة في إدارة الموازنة العامة. كما عانت السلطة القضائية من قصور في النصوص الدستورية التي لم تحدد دورها وكيفية عملها. وقد أدت المناكفات السياسية إلى تضخم كبير في النفقات الجارية، التي استحوذت على ٧٤% من إجمالي النفقات العامة في موازنة ٢٠٢١. [٤]

الفرع الثاني: الهيمنة العمودية والاستبداد المؤسسي في إيران

إن الحكم في إيران يتم بصورة عمودية، حيث تكون الحكومة هي الفاعل الأصيل واللاعب الرئيسي في صنع السياسات، ويمكن بيان ذلك عبر ما يلي: [٥]

أولاً: التداخل الوظيفي وتآكل الثقة حيث يؤدي التدخل الحكومي وتضخمها والتداخل الوظيفي في المجال السياسي إلى تخلف سياسي وضعف القطاع الخاص، وإن التداخل الوظيفي بين السلطات وتطبيق القوانين "بشكل مصلحي" يعيق تحقيق المساءلة السياسية الشاملة ويؤدي إلى تآكل الثقة. [٦]

ثانياً: الاستبداد المؤسسي وعدم الاتساق مع الحكم الرشيد حيث أدت الوتيرة السريعة ومتعددة الأوجه للتغييرات في النظام البيروقراطي، والاستبداد المؤسسي، وعمق سمات مثل التسييس السريع إلى خلق بيئة خصبة للفساد. هذا النمط من الحكم غير متسق مع مبادئ الحكم الرشيد، حيث يضعف المشاركة والمساءلة العامة.

ثالثاً: إشكالية النصوص الدستورية، وبالرغم من أن الدستور الإيراني ينص على استقلال السلطات وضرورة "تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمجتمع"، إلا أن النصوص الدستورية (مثل المادة ٤٣) تشير إلى سيطرة الدولة والتضخم البيروقراطي، مما يتعارض مع مؤشرات الحكم الرشيد مثل منع الاحتكار وتمركز الثروة، وبعبارة أخرى تنص المادة (٤٣) من الدستور الإيراني على ضرورة "تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، واقتلاع جذور الحرمان والفقر ...ومنع تمركز الثروات وتداولها في أيدي مجموعة خاصة أو جماعة... ومنع الاستغلال ...وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع في المجالات العملية والتخصصات".[٧]، ويشير الأصل الدستوري إلى سيطرة الدولة والتضخم البيروقراطي على حساب القطاع الخاص وتكافؤ الفرص، بينما تُلزم المادة (٤٣) الدولة بإتاحة الفرص المتكافئة ومنع الاحتكار وتمركز الثروة (وهما من مؤشرات الحكم الرشيد).

الفرع الثالث: نظام تقاسم السلطة الطائفي والكلبتوقراطية في لبنان

تُعَد مسألة ضعف الحكم الرشيد في لبنان المحور الأساسي الذي أدى إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماع، ويمكن بيان ذلك على النحو الإجمالي، عبر ما يلي: [٨]

أولاً: تحويل الدولة إلى مطية للإثراء الذاتي حيث أدى نظام "تقاسم السلطة" الطائفي إلى حالة تكافل بين النخب السياسية الطائفية وحلفائها من القطاع الخاص، مما حوّل الدولة إلى "مطية للاستغلال والإثراء الذاتي"، وقد وُصفت طريقة الحكم بأنها مزيج من "حكم اللصوص المتمرسين" (الكلبتوقراطية)[٩] و"حكم الأسوأ" (الكاكيستوقراطية). [١٠]

ثانياً: غياب الشفافية والرقابة المكسورة، وتتجلى مظاهر ضعف الحكم الرشيد في لبنان في انعدام الإرادة السياسية للالتزام بالشفافية في أعلى مستويات السلطة. وقد حصل لبنان على صفر من أصل ١٠٠ في مؤشر المشاركة العامة لاستقصاء الموازنات المفتوحة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩. كما أن السلطة القضائية تابعة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، مما قوض قدرة القضاة على مساءلة المسؤولين الفاسدين. [١١]

ثالثاً: التحديات في مكافحة الفساد، حيث إن الطبقة السياسية المسؤولة عن الانهيار لا يمكن أن تكون هي نفسها القائمة على تنفيذ قوانين مكافحة الفساد، وقد ظهر سوء الحكم هذا في قضايا بارزة، منها الإدارة المتعمدة في مرفأ بيروت وضعف الإشراف الحكومي، ومجلس الإنماء والإعمار الذي وُجهت إليه اتهامات بمخالفة شروط المناقصات، وهذا الفشل قد يوقع لبنان في "لعنة الموارد "في قطاع النفط والغاز الناشئ. [١٢]

المطلب الثاني: تأثير الأنظمة الانتخابية والحزبية

تُشكل الأنظمة الانتخابية والحزبية جدلية محورية في تصميم النظم السياسية والديمقراطية، حيث تحدد هذه الأنظمة شكل الأحزاب وقوتها، وتؤثر بالتالي على المساءلة والاستقرار، ويمكن الوقوف على ذلك عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: نظام المحاصصة الطائفية وغياب المعارضة في العراق

إن التحول الجذري في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من نظام شمولي إلى نظام يعتمد آليات العمل الديمقراطي، وضع مسألة الأنظمة الانتخابية والحزبية في صميم أزمة بناء الدولة، ويمكن بيان ذلك عبر النقاط التالية: [١٣]

أولاً: تعددية حزبية على أسس غير مؤسسية :أدى تأسيس النظام السياسي في ظل الاحتلال الأمريكي إلى ظهور تعددية حزبية على أسس مناطقية أو قبلية أو عرقية، مما جعلها تحمل أجندات إقليمية وأهدافاً غير مشروعة. [١٤]

ثانياً: تكريس المحاصصة الحزبية حيث اعتمد العراق نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية)، ولكن السلوك السياسي سار وفق مبدأ التوافق المكوناتي (الطائفي أو العرقي)، وقد تُرجِم هذا التوافق إلى المحاصصة الحزبية في إدارة الدولة، مما عزز التقسيم على أسس دينية أو قومية أو عرقية، وأفقد النظام وحدة بنائه وانسجامه الوظيفي. [١٥]

ثانياً: تعطيل المساءلة وغياب ثقافة المعارضة؛ لأن من أبرز التبعات السلبية لنظام المحاصصة غياب ثقافة المعارضة السياسية الفعالة، مما جعل الجميع يمثلون جزءاً من السلطة. وهذا الوضع أدى إلى هدر المال العام، وضعف مستوى الشفافية والمساءلة، وإعاقة دور اللجان الرقابية في محاسبة الفاسدين. [١٦]

الفرع الثاني: أزمة عدم مأسسة النظام الحزبي في إيران

يعاني المشهد السياسي في إيران من ضعف ملحوظ في بناء أحزاب قوية ومؤسسية، وتكمن الأزمة في أن النظام الانتخابي المطبق لا يمنح الأحزاب دوراً فاعلاً، ويمكن بيان ذلك عبر ما يلي: [١٧]

أولاً: تفضيل الفردية على العمل الحزبي المنظَّم حيث يركز النظام الانتخابي المطبق في إيران على الفردية السياسية على حساب العمل الحزبي المنظم، وتشير الأبحاث إلى أن "أزمة عدم مأسسة النظام الحزبي "وضعف استقراره يمنع الأحزاب من أن تكون أدوات قوية للمساءلة والمنافسة. [١٨]

ثانياً: نموذج الجواز والأحزاب المصنوعة من قِبَل الدولة حيث تندرج القوانين الإيرانية ضمن "نموذج الجواز" في تصنيف التشريع الحزبي، حيث يُسمح بإنشاء الأحزاب لكن لا يكون لها دور في الانتخابات ولا في تشكيل الحكومة، ونتيجة لهذا القصور، ظهرت أشكال فاسدة من التنظيم الحزبي كـ"الأحزاب المصنوعة من قِبَل الدولة"، التي يكون استمرارها مرهوناً بعمر الحكومة التي أنشأتها. [١٩]

ثالثاً: تقييد الأحزاب بالشروط السيادية في المادة (٢٦) من الدستور الإيراني تسمح بتشكيل الأحزاب شريطة ألا تنتهك "نظام الجمهورية الإسلامية والقيم الإسلامية". هذا الشرط المُلزِم هو تحديداً ما يُستخدم لاحقاً لتبرير تقييد الآليات الانتخابية والرقابية، ويُفسر بقاء الأحزاب أدوات لتوجيه وتنظيم المشاركة بما يتفق مع الشروط السيادية والأيديولوجية. [٢٠]

الفرع الثالث: التوافق الطائفي وتسييل العضوية البرلمانية في لبنان

تُمثل التجربة اللبنانية نموذجاً يوضح التأثير العميق والمتبادل بين الأنظمة الانتخابية والهيكلية الحزبية على الاستقرار السياسي، ويمكن الوقوف على ذلك عبر ما يلي: [٢١]

أولاً: تكريس المحاصصة عبر النظام الانتخابي حيث يتفاعل النظام الحزبي اللبناني، الذي تتشكل أحزابه على أسس طائفية، سلباً مع النظام الانتخابي القائم على الكتلة. وهذا النظام يعيد إنتاج المحاصصات الطائفية عبر صراعات الكتل على تقاسم حصة الدولة من الموازنة وتوزيع التعهدات، مما يغرق الدولة في سوء الإدارة والخلل الوظيفي. [٢٢]

ثانياً: غياب الإرادة السياسية للإصلاح حيث إن غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات، وتحديداً تلك المتعلقة بمكافحة الفساد، يُعَد عقبة أساسية؛ فالنخب الحاكمة المسؤولة عن الفساد هي نفسها القائمة على تنفيذ القوانين، مما يعطل تفعيل الإصلاحات الانتخابية. [٢٣]

ثالثاً: تهديد شرعية السلطة حيث يؤدي استمرار الفساد إلى إلغاء المبدأ الدستوري القائل بـ"لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، وتتطلب إعادة بناء الثقة الوطنية إصلاح النظم الانتخابية والحزبية لكسر حلقة المحاصصة الطائفية. [٢٤]

المبحث الثاني: الجذور الاقتصادية للرشوة

يتناول هذا المبحث تحليل الجذور الاقتصادية للرشوة في العراق وإيران ولبنان، مركزاً على علاقة الفساد بالبيئة المالية والمعيشية، وهذا ما سوف يتم بحث في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الفقر، البطالة، وضعف الأجور

تُعَد الرشوة آفة عالمية تسبب هدرًا شاملاً للموارد وتقويضاً للمقدرات الاقتصادية، ويُعَد الفساد معوقاً رئيسياً للتنمية، ويؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهروب الكفاءات[٢٥]، ولأجل الوقوف على ذلك سوف يقوم الباحث بتسليط الضوء على هذا النقاط عبر الفروع التالية:

الفرع الأول: الفقر والبطالة وتدهور الأجور في العراق

تتجذر ظاهرة الرشوة الخطيرة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو تعاني من عدم استقرار، كالعراق، وتتمثل في: [٢٦]

أولاً: الفقر كبيئة حاضنة للفساد حيث يُعَد انتشار الفقر والجهل عوامل حاسمة في تفشي الفساد. إن تفشي الفقر في العراق يأتي كنتيجة مباشرة لتقويض الفساد السياسي للمقدرات الاقتصادية ونهب ثروة الشعب، مما يسهم في ارتفاع معدل الفقر. [٢٧]

ثانياً: البطالة وهروب الكفاءات حيث تُعَد الرشوة من أهم المعوقات أمام جهود التنمية، حيث يؤدي تفشيها إلى شلل في عملية البناء الاقتصادي وركود في الإنتاجية الداخلية، مما يزيد من مستوى البطالة. وتهاجر الكفاءات خارج البلاد بسبب البطالة أو التهميش الناتج عن غياب معايير الجدارة في التعيين. [٢٨]

ثالثاً: الرشوة كتعويض عن الأجور المتدنية وتعد من أهم الأسباب التي تدفع الموظف العام نحو الرشوة هي الرواتب غير المُجزية التي يتقاضاها موظفو القطاع العام. ويُثبت أن ضعف الأجور للطبقة العاملة يتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد. كما أن التفاوت الطبقي الناتج عن المزايا الكبيرة الممنوحة لكبار المسؤولين يشجع الموظفين ذوي الدخل المنخفض على الاتجار بوظيفتهم أو استغلالها للحصول على مكاسب شخصية.[٢٩]

الفرع الثاني: الموظف العام كـ "مرتشٍ مدفوع بالضرورة" في إيران

يُمثل الموظف العام في إيران القناة الرئيسية لتفشي الرشوة داخل بنية النظام الريعي السائد، وهذا ما ثبتته المصادر والأبحاث، ويمكن ذكر مطالبها عبر ما يلي: [٣٠]

أولاً: ضعف الأجور كعامل جوهري للارتشاء حيث يظهر الموظف العام كـ"مرتشٍ مدفوع بالضرورة" بالنظر إلى ضعف الأجور والمزايا الوظيفية، حيث يُعَد عدم كفاية الراتب عاملاً جوهرياً لارتكاب الرشوة التي تُصبح شكلاً من أشكال التعويض. وينظر إلى تجريم الرشوة على أنه ضروري لأن دافع المرتشي غالباً ما يكون الحاجة الناجمة عن ضعف راتبه. [٣١]

ثانياً: الفساد كأحد نتائج الاقتصاد الريعي حيث يرى بعض المفكرين أن الفساد الإداري والمالي هو أحد النتائج السلبية للاقتصاد الريعي. ففي هذا النمط، ينحصر إنتاج الثروة في جزء صغير، بينما ينخرط الجزء الأكبر في توزيعها، مما يولد اختلالات وتفاوتاً حاداً يغذي الفساد. [٣٢]

ثالثاً: البطالة وتحويل الرشوة إلى ملاذ يؤدي انتشار روح السعي للريع والأنشطة غير المنتجة في الاقتصاد الإيراني، والتي تزيد من معدلات البطالة، إلى دفع الراشي لتقديم المال للموظف العام لتسهيل معاملة ما. وتصبح الرشوة هي الملاذ لكلا الطرفين؛ الموظف الذي يرى فيها تعويضاً، والمواطن الذي يرى فيها وسيلة للحصول على امتياز أو خدمة عاجلة. [٣٣]

الفرع الثالث: الرشوة كـ "ضرورة بقائية" في لبنان

إن الفساد في لبنان هو انعكاس لانهيار اقتصادي واجتماعي شامل، حيث تعمل عوامل الفقر والبطالة وتدني الأجور على تأصيل الجريمة وتحويلها من سلوك شاذ إلى ضرورة بقائية، ولأجل بيان ذلك يمكن ذكر جملة من الأمور: [٣٤]

أولاً: الفقر الدافع (البقائي) حيث يُعَد ارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد إلى مستويات قياسية الدافع الأقوى. فالرشوة لا تُمارَس كفعل فساد تقليدي، بل تتحول إلى ضرورة بقائية بالنسبة للموظف غير القادر على تلبية الاحتياجات الأساسية لعائلته بسبب تآكل الرواتب. [٣٥]

ثانياً: البطالة وشراء الوظائف :تساهم مستويات البطالة المرتفعة والمستمرة في تعميق جذور الرشوة، حيث تصبح الوظائف الحكومية سِلعاً نادرة يجب دفع ثمن باهظ للحصول عليها .وهذا

يخلق نوعاً من فساد شراء الوظائف، حيث يضطر الباحث عن عمل لدفع رشاوى ضخمة لتأمين مقعد وظيفي نادر. [٣٦]

ثالثاً: تسييل الوظيفة العام تحيث يُعَد التدهور الكارثي في قيمة أجور موظفي القطاع العام، التي انخفضت قيمتها الحقيقية إلى أقل من ١٠% من قيمتها الدولارية، هو العامل الأكثر مباشرة في تفشي ظاهرة الرشوة.[٣٧] وهذا يدفع الموظف إلى تسييل صلاحياته الإدارية (إصدار رخصة أو إنجاز معاملة) لتصبح خدمة حكومية تحتاج إلى مقابل مالي غير رسمي يحل محل الأجر الذي فشلت الدولة في دفعه بالعملة الصعبة. [٣٨]

المطلب الثاني

الاقتصاد الريعي وهيمنة القطاع العام

يُعَرَّف الاقتصاد الريعي بأنه يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط أو الغاز المملوك كلياً للدولة. والدولة الريعية تستمد عوائدها من الخارج، وهي دخل غير مكتسب ولم يتولد عن العمليات الإنتاجية الوطنية، وهذا ما سوف يتم تناوله عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: الهيمنة المطلقة للنفط في العراق

يتسم الاقتصاد العراقي بطابع **ريعي أحادي الجانب بامتياز**، ويشكل الاعتماد شبه المطلق على إيرادات النفط (أكثر من ٩٥% من الموازنة) السمة الجوهرية لهذا النظام، وهذا ما نراه عبر ما يلي: [٣٩]

أولاً: التحول من الإنتاج إلى التوزيع حيث تتجلى هيمنة القطاع العام في أن الدولة هي المتلقي الوحيد للريع الخارجي، مما ينقل وظيفتها من وظيفة الإنتاج إلى وظيفة التوزيع .ويؤدي هذا النمط إلى تضخم حجم القطاع العام وأجهزته البيروقراطية. [٤٠]

ثانياً: التشوه المالي وعدم الاستفادة من الوفرة ويظهر التشوه المالي للدولة الريعية العراقية في طغيان النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة (تجاوزت ٦٠% أو ٧٠% في بعض الفترات). كما أن الاعتماد المطلق على الريع الخارجي يقلل من حاجة الدولة لفرض الضرائب، مما يجعلها "مستقلة سياسياً" عن المواطنين. [٤١]

ثالثاً: توليد الثقافة الريعية وفساد النخبة حيث ساهم النمط الريعي في توليد ثقافة ريعية تعمل على تعميق تبعية المجتمع للدولة، وظهور طبقة اجتماعية ريعية تعتمد على ما توفره لها الدولة من دخول ووظائف. وقد استغلت فئة بيروقراطية رأسمالية عائدات النفط، مما عزز الفساد المالي والإداري. [٤٢]

الفرع الثاني: تفاقم المؤسسات المدمرة للتنمية في إيران

تُعد إيران من الدول التي تواجه تحديات الدولة الريعية، وهذا ما يمكن تناوله عبر ما يلي: [٤٣]

أولاً: نمو القطاع العام على حساب العدالة حيث إن حجم الحكومة في إيران متضخم نسبياً، حيث يعكس إجمالي التكوين الرأسمالي (٣٧.٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي في فترات سابقة) غلبة القطاع العام على الاقتصاد .وهذا النمط يؤدي إلى اخنفاض معدلات التشغيل الإنتاجي لرأس المال، وضعف نمو الإنتاجية والأجور. [٤٤]

ثانياً: التحول القيمي والخصخصة الريعية حيث أدت الخصخصة غير المخطط لها وغير المراقبة بعد الحرب إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية وانتشار الفساد. ونشأت علاقة تبادلية بين مراكز السلطة السياسية والجهاز الإداري والجماعات ذات النفوذ، مما هيأ الأرضية لنشوء الريع الاقتصادي. [٤٥]

ثالثاً: تمركز الثروة على حساب المصلحة العامة حيث أشار تقرير إلى أن ارتفاع حصة قطاع الخدمات والوظائف الوسيطة أدى إلى نشوء قطاع جديد ومؤثر، حيث حقق البعض ثروات طائلة بأقل جهد ومساعدة موارد لم تكن متاحة لعامة الناس. وتكمن المشكلة الرئيسية في نظام إداري لا يتوافر فيه القوانين العادلة التي تضمن المنافسة، بل يعاني من قصور في الرقابة. [٤٦]

الفرع الثالث: الريع المالي والاحتكاري في لبنان

إن الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان هي نتيجة حتمية لبنية اقتصادية سياسية ريعية ترسخت منذ التسعينيات، وهذا ما يمكن تناوله عبر ما يلي: [٤٧]

أولاً: الريع المصرفي وتثبيت سعر الصرف :قام النظام المالي اللبناني على ركيزتين" :دوغما" تثبيت سعر الصرف واستغلال سندات الخزينة. استغلت المصارف هذا الوضع الريعي للحصول على أرباح طائلة غير مرتبطة بأي إنتاج حقيقي، بل هي تحويلات مباشرة من المال العام إلى جيوب القطاع المصرفي الخاص. [٤٨]

ثانياً: الأوليغارشية والاحتكارات :لم تكن المضاربات المالية لتزدهر دون وجود رساميل ضخمة، وهذا الدور لعبته الاحتكارات الاقتصادية والوكالات الحصرية التي مولت المصارف بالودائع الريعية. وقد خضع نظام الوكالات الحصرية لمنطق المحاصصة الطائفية (الزبائنية)، مما عزز الترابط العضوي بين النظام السياسي الفاشل والبنية الاقتصادية الفاسدة. [٤٩]

ثالثاً: الاستحواذ على الريع وتعميق الانهيار :شكلت هذه الجذور نظاماً تكافلياً ريعياً متسلسلاً، أدى إلى إغناء الطبقة الصغيرة على حساب عامة الناس والإنتاج، وأوصل لبنان إلى حافة

الانهيار. وقد أدى هذا الاستحواذ من قبل النخبة القابعة وراء ستار الحكم في نظام المحاصصة إلى الجمود السياسي وضعف القدرة على تنفيذ سياسات تنموية طويلة الأمد. [٥٠]

المبحث الثالث: الجذور الاجتماعية والثقافية للرشوة

يتناول هذا المبحث تحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية للرشوة، باعتبارها عوامل جوهرية تسهم في استدامة الفساد، ويمكن تناول هذه الأجور بشكل اجمالي عبر المطالب التالية:

المطلب الأول: ثقافة المحسوبية والواسطة والزبائنية

تُعد ثقافة المحسوبية والواسطة والزبائنية من الظواهر المتجذرة، حيث تُعَرَّف المحسوبية بأنها استخدام للعلاقات القرابية أو الحزبية لغرض اكتساب مصلحة لا يستحقها المنتفع، وهذا ما يمكن تحقيقه عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: المحاصصة والولاء على حساب الكفاءة في العراق

تُعَد ثقافة المحسوبية والواسطة والزبائنية في العراق ظاهرة بالغة الخطورة، متجذرة بشكل خاص نتيجة اعتماد النظام السياسي على المحاصصة السياسية، وهذا ما نراه واضحاً عبر ما يلي: [٥١]

أولاً: تقويض مبدأ الجدارة حيث يهدف نظام المحاصصة إلى إرضاء أكبر عدد من الفئات، لكنه يعزز التقسيم على أسس دينية أو قومية. وفي ظل هذه الثقافة، يتم اختيار الموظفين والمديرين بناءً على العلاقات السياسية والولاء بدلاً من الكفاءة والخبرة. [٥٢]

ثانياً: فقدان الانسجام الوظيفي حيث أدى النهج الذي اتبعته النخبة السياسية في العراق إلى فقدان النظام وحدة بنائه وانسجامه الوظيفي. وتؤدي المحاصصة إلى جعل كل مكون يدافع عن مصالحه الخاصة ضد مصالح المجتمع، مما يؤدي إلى إضعاف البنية السياسية كأداء الدولة وعمى البنية الاجتماعية والاقتصادية. [٥٣]

ثالثاً: تسييس المؤسسات وغياب المساءلة حيث أدى الضغط السياسي إلى تحويل المؤسسات الحكومية إلى آلات لانتشار الفساد والرشوة، حيث تعمل على بناء الولاء بدلاً من الكفاءة والشفافية. وقد فاقم الأمر في المراحل الانتقالية (بعد ٢٠٠٣) عمليات سلب ونهب وحرق للسجلات، مما أدى إلى ضياع حقوق الدولة وتسهيل التزوير. [٥٤]

الفرع الثاني: التعلقات القرابية الجارفة في إيران

تُصنَّف المحسوبية (*خويشاوندسالاري*) والواسطة والزبائنية ضمن أشكال الفساد في الإدارة بالمؤسسات الحكومية الإيرانية، ويمكن بيان ذلك عبر ما يلي: [٥٥]

أولاً: التعلقات القرابية والرؤية الجماعية حيث تتبع ثقافة المحسوبية من "التعلقات القرابية الجارفة " والميول القوية نحو كسب القوة والوجاهة الاجتماعية. وتتكون هذه الرؤية من المنفعة الذاتية الفردية والاعتقاد بالقبلية والقومية كقيم، وتدفع المديرين نحو تفضيل الأقارب والأصدقاء. [٥٦]

ثانياً: الضغوط العائلية وغياب الجدارة حيث يتفاقم هذا السلوك بفعل شروط متداخلة تشمل "الضغوط العائلية"، حيث يمارس الأقارب نفوذهم على المدير لتوظيفهم أو ترقيتهم. ويؤدي ذلك إلى غياب المديرين الأكفاء والموظفين الجديرين في المؤسسات العامة الإيرانية. [٥٧]

ثالثاً: نزع الحافز وفقدان الثقة حيث تؤدي المحسوبية والواسطة إلى نتائج وخيمة على الأداء التنظيمي والمجتمع. وتتسبب هذه الممارسات في نزع الحافز من الموظفين الأكفاء، وفقدان الثقة والتشاؤم، وظهور اللامعيارية. [٥٨]

الفرع الثالث: المركزية الإدارية وتجذّر الزبائنية في لبنان

تُعَد ثقافة المحسوبية والواسطة والزبائنية في لبنان ظاهرة متجذرة تتأثر بعمق بالمركزية الإدارية، ولأجل الوقوف على ذلك، سوف يتناول الباحث بشكل اجمالي هذه الظاهرة عبر ما يلي: [٥٩]

أولاً: المركزية والواسطة كأداة حيث يتسم النظام الإداري اللبناني بالمركزية حيث تتركز السلطة في العاصمة. وتنتشر المحسوبية والحماية الطائفية لغرض اكتساب مصلحة لا يستحقها المنتفع. وتتفاقم هذه الظاهرة بسبب البيروقراطية وقلة الكفاءة، مما يدفع المواطنين إلى البحث عن الواسطة لتسهيل الحصول على الخدمات. [٦٠]

ثانياً: الرشوة كعملية متاجرة بالوظيفة وتُعَد الرشوة عملية متاجرة بالوظيفة العامة .وقد تناول القانون اللبناني جريمة الرشوة بشكل شمولي، لكن ممارسة النظام المركزي أدت إلى تغييب المسؤول عن الإهمال والتقصير في حق جميع المناطق. [٦١]

ثالثاً: التناقض بين النصوص والتطبيق فبالرغم من أن وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) أوصت باعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة، إلا أن الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمحافظ والقائمقام لا تجعلهما يتمتعان بالاستقلال، بل يبقيان خاضعين للسلطة التسلسلية. وهذا التناقض يؤكد أن مكافحة الفساد في لبنان لا تقف عند حدود الأطر القانونية، بل تتطلب تضافر جهود عديدة لتفعيل دور هذه القوانين. [٦٢]

المطلب الثاني

ضعف الوعي المجتمعي وتأثير المعايير الأخلاقية والدينية

يُعَد الفساد عائقاً حقيقياً يهدد الأمن والاستقرار ويقوض الديمقراطية وحكم القانون. ويكمن أحد الأسباب الجوهرية لتفشي الفساد في ضعف الوعي المجتمعي الذي ينعكس في غياب قيم النزاهة والشفافي، وهذا ما سوف يتناوله الباحث عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: الازدواجية السلوكية وتآكل الوازع الديني في العراق

يرتبط تفشي الفساد الإداري في العراق مباشرة بتآكل الوازع الديني، خاصة عند الموظف العام، وهذا ما يمكن تحقيقه عبر ما يلي: [٦٣]

أولاً: الفساد كناتج للانحراف الأخلاقي حيث يُؤكد البعض أن الفساد الإداري يعود إلى انهيار النظام القيمي الأخلاقي، وأن الالتزام بمبادئ العمل الصحيح أمر بالغ الأهمية كونه يقوي المسؤولية المهنية. [٦٤]

ثانياً: التناقض بين التدين الظاهري والممارسة فبالرغم من الصحوة الدينية الظاهرة والارتباط بالمراجع في العراق، فقد ازدادت بشكل متناقض معدلات الرشوة والسرقة والنهب للمال العام، ويكمن الخلل في الازدواجية السلوكية التي تفصل بين التدين النظري والتطبيق الأخلاقي. [٦٥]

ثالثاً: ضعف الرقابة الذاتية وإن هذا الانفصال بين التدين النظري والتطبيق الأخلاقي يُضعف الرقابة الذاتية للموظف العام .ويعتبر ضعف الوازع الديني من أهم أسباب انتشار الفساد في السياق الإسلامي، بينما يحقق الإيمان بوحدانية الله والعمل بوازع ديني الرقابة الذاتية التي تساعد على ردع ضعاف النفوس. [٦٦]

الفرع الثاني: الوازع الداخلي كآلية رقابة عليا في إيران

يرتكز النظام القانوني والسياسي في إيران على المعارف والتعاليم الدينية كمبادئ أساسية في مكافحة الفساد، ويمكن تناول هذه المسألة من عدة زوايا عبر الأمور الآتية: [٦٧]

أولاً: التربية الأخلاقية والاعتقاد الداخلي، والتي تتمثل في الدور الأساسي في التطورات الإدارية والمكافحة الفعالة للفساد يعود إلى التربية الأخلاقية والاعتقاد الداخلي والوازع الذاتي لدى موظف الخدمة العامة. ويُعَد الإيمان بوجود رقيب أعلى (الله) والاعتقاد بالمعاد والحساب يوم القيامة هو الوازع الداخلي الأكثر تأثيراً. [٦٨]

ثانياً: القصور المنهجي وغياب التركيز الاجتماعي ورغم الجهود، يكمن التحدي في القصور المنهجي والتحليلي الذي يعتري تناول البعد الاجتماعي للفساد. إن غالبية الأبحاث في إيران

ركزت على البعد الإداري والاقتصادي (٤١% و ٢٤% على التوالي)، مما يعني أن الفعل الفاسد يجد بيئة مواتية للنمو ضمن السياق الاجتماعي والثقافة المولدة للفساد. [٦٩]

ثالثاً: معالجة الفساد من جذوره الشخصية حيث تعالج التعاليم الأخلاقية الفساد من جذوره الشخصية، التي تشمل السعي وراء الثراء غير المحدود وحب التكاثر والترف .وتُحذّر النصوص الدينية من "البطر" والربط بين الطغيان والاستغناء والفساد. وتؤكد التوجيهات الدينية على ضرورة اختيار العاملين بناءً على معيار الكفاءة والأمانة لمنع الاختلال. [٧٠]

الفرع الثالث: التطبيع المجتمعي والقدرية الانهزامية في لبنان

إن الفساد في لبنان يمثل بنية هيكلية ومنطقاً مؤسسياً، حيث تتحول ممارسته إلى قاعدة حاكمة، ويمكن تناول ذلك بشكل اجمالي عبر ما يلي: [٧١]

اولاً: التطبيع المجتمعي والإذعان الإرادي وإن أخطر التداعيات هي "التطبيع المجتمعي " و"القدرية الانهزامية" تجاه الكوارث الناجمة عن الفساد. وتتمثل الآلية الأشد خطورة في أن الولاءات الطائفية والمذهبية هي التي تشكل الآلية الأساسية لاحتواء المؤسسات، مما يحول الفساد إلى نظام رسمي يسيطر على مفاصل الدولة. [٧٢]

ثانياً: الازدواجية القيمية والرشوة كـ "ثمن" تنشأ المشكلة مع تآكل المعايير الأخلاقية والدينية في ظل التحولات السريعة، حيث يتم الانتقال إلى سيادة الأخلاق النفعية التي تضع المصلحة الفردية الآنيّة فوق المصلحة العامة. وتصبح الرشوة، التي كانت خطيئة مهلكة، مجرد ثمن مطلوب لتسيير المعاملات. [٧٣]

ثالثاً: ضعف الوازع الديني كجذر للفساد حيث يُعَد ضعف الوازع الديني وما يترتب عليه من غياب العدل الاجتماعي، سبباً كبيراً في خلق بيئة خصبة لتفشي الفساد. كما أن تعطيل التنمية وإلحاق الضرر بالمال العام يُعَد إخفاقاً أخلاقياً ينافي تعاليم الدين. [٧٤]

المبحث الرابع

الجذور الإدارية والقانونية للرشوة

يتناول هذا المبحث تحليل الجذور الإدارية والقانونية للرشوة في العراق وإيران ولبنان، بوصفها نتاجاً لقصور في الأنظمة المؤسساتية، ويركز على تعقيد البيروقراطية وضعف الرقابة، ويمكن تناوله عبر المطلبين التاليين:

المطلب الأول

تعقيد الإجراءات البيروقراطية وغياب الشفافية

تُعَد الإجراءات البيروقراطية المعقدة وغياب الشفافية من أبرز الجذور الإدارية التي تؤدي إلى انتشار الرشوة، وهذا ما يراه الباحث من ضرورة تناوله عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: البيروقراطية المترهلة والروتين القاتل في العراق

تُعَد الإجراءات البيروقراطية المترهلة وغياب الشفافية في النظام الإداري من الأسباب الجوهرية لانتشار الرشوة والفساد في العراق، ويمكن تسليط الضوء عليه عبر ما يلي: [٧٥]

أولاً: الروتين القاتل كأرضية للرشوة حيث لا يزال الجهاز الإداري في العراق يعاني من البيروقراطية المترهلة التي تتسم بالروتين القاتل والالتزام الحرفي بالقوانين، مما يشكل أرضية خصبة للفساد. يجد المواطن نفسه مضطراً لدفع الرشوة، أو ما يُسمى "الهدية"، لكي "يتم تسيري مصالحه ومعاملاته التي عُطّلت بفعل الروتين الإداري. [٧٦]

ثانياً: الفراغ القانوني للشفافية حيث يُعَد غياب الإطار القانوني الناظم للشفافية نقطة ضعف جذرية، حيث لا يزال العراق لا يملك قانوناً خاصاً بالشفافية أو حرية الوصول للمعلومات .هذا الغياب يسمح بتداخل الاختصاصات وغموضها، مما يفتح الباب أمام استغلال النفوذ. [٧٧]

ثالثاً: تناقض التجريم مع الواقع الإجرائي حيث تتسم النصوص العقابية العراقية بالشدة في تجريم الرشوة (المادة ٣٠٧) وسوء استخدام السلطة (المادة ٣٣١)، لكنها تفشل في إرساء الضمانات الوقائية المسبقة .وهذا يجعل التعقيد الإجرائي بمثابة كلفة تنظيمية مضافة، حيث يصبح "الإخلال بالواجب الوظيفي غير الرسمي سلعة إدارية يُدفع ثمنها عبر الرشوة". [٧٨]

الفرع الثاني: السلطة التقديرية الواسعة وقوانين النشر في إيران

تُعَد ظاهرة الفساد الإداري والمالي في إيران متفاقمة، وتساهم ضعف الإجراءات البيروقراطية وغياب الشفافية في خلق بيئة خصبة للرشوة، ويمكن تناول ذلك عبر ما يلي: [٧٩]

أولاً: تكديس القوانين والسلطة التقديرية ويتجلى ضعف الإجراءات البيروقراطية في تكديس القوانين غير الضرورية والغموض الإجرائي، وهذا الإبهام يتيح للموظفين إمكانية تفسير النظم والقوانين لصالحهم وممارسة سلطة تقديرية واسعة، مما يُعرف بـ"سوء استخدام الموقع الإداري". [٨٠]

ثانياً: الرشوة كأداة لتسريع الإنجاز حيث تصبح الإجراءات الطويلة والمعقدة والبطيئة هي البوابة التي يدفع من خلالها المواطن الرشوة، ليس للحصول على خدمة غير قانونية بالضرورة، بل "لتسريع إنجاز الأمور الإدارية أو تجاوز التعقيدات". [٨١]

ثالثاً: نشر الأحكام كآلية ردع متأخرة وبالرغم من صرامة التشريعات الإيرانية، إلا أن تفعيل عقوبة نشر الحكم النهائي بالإدانة في وسائل الإعلام في قضايا الرشوة الكبرى (التي تزيد قيمتها عن مليار ريال) يُعَد دليلاً على القصور في آليات الرقابة الإجرائية المسبقة .وهذا يحوّل مكافحة الفساد إلى تركيز على الجريمة المالية الكبرى، مما يوحي بغض الطرف عن الرشاوى الصغيرة والمتوسطة. [٨٢]

الفرع الثالث: نقاط الاحتكاك الوظيفي والمركزية في لبنان

تجد جريمة الرشوة في لبنان جذورها العميقة في الاختلال الهيكلي والتعقيد الممنهج الذي تتسم به الإدارة العامة، وذلك عبر ما يلي: [٨٣]

أولاً: نقاط الاحتكاك الوظيفي وابتزاز المواطن :يعتمد النظام البيروقراطي اللبناني على سلسلة طويلة ومُركَّبة من الموافقات والتواقيع، مما يُنشئ ما يُعرف بـ"نقاط احتكاك وظيفي متعددة"، وتُستغل هذه النقاط لـ"ابتزاز المواطن" عبر تأخير إنجاز معاملاته أو تعقيدها. [٨٤]

ثانياً: المركزية والرشوة كـ "كلفة عبور إجبارية :"يتفاقم هذا الوضع بفعل المركزية الشديدة للقرار الإداري، وغياب الحوكمة الإلكترونية والاعتماد المفرط على النظام الورقي. وهذا يرسخ الرشوة كـ"كلفة عبور إجبارية" لتجاوز الروتين المُعطَّل. [٨٥]

ثالثاً: تفكك الرابط بين التجريم والوقاية :تتسم النصوص العقابية اللبنانية بالشمولية في معاقبة الراشي والمرتشي (المادتان ٣٥١ و ٣٥٢)، لكن الضعف يكمن في تفكك الرابط بين القانون الإجرائي والقانون العقابي .كما أن الفشل في تفعيل قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (28/2017)يُبقي العقود محاطة بالسرية، مما يفتح الباب أمام الرشوة الكبرى. [٨٦]

المطلب الثاني

ضعف الرقابة الداخلية والخارجية

يُعَد ضعف الرقابة الداخلية والخارجية من العوامل الجذرية التي تُهيئ البيئة لانتشار الرشوة. وعندما تفتقد هذه الآلية لفعاليتها، تصبح الدولة عرضة لتبديد الموارد الوطنية[٨٧]، وهذا ما يمكن تناوله أيضاً على نحو الإجمال عبر الفروع التالية:

الفرع الأول: التدخلات السياسية وإضعاف استقلالية الأجهزة الرقابية في العراق

تُعَد ظاهرة ضعف الرقابة الداخلية والخارجية في العراق من الجذور التي تفضي إلى استفحال جريمة الرشوة، حيث تُقلل من كفاءة المؤسسات الحكومية، وهذا ما يمكن تسليط الضوء عليه عبر ما يلي: [٨٨]

أولاً: الرقابة الداخلية رهينة للتدخلات حيث تعاني الرقابة الداخلية في العراق من تحديات جوهرية تقلل من فعاليتها كخط دفاع أول. وبالرغم من ضرورة دعم الإدارة العليا للرقابة، إلا أن التدخلات السياسية تؤثر بشكل كبير على أداء المؤسسات الرقابية، حيث تُعطى الأولوية للمصالح الحزبية على حساب مصلحة الدولة. [٨٩]

ثانياً: الرقابة الخارجية المهددة والتأخر القضائي حيث تواجه الرقابة الخارجية (البرلمانية، القضائية، الأجهزة المستقلة) صعوبات جمة. كما أن هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية يعانيان من تأثير التدخلات السياسية على استقلاليتهما والتباطؤ في حسم قضايا الفساد. كما أن غياب الإلزام القانوني بتسبيب القرارات الإدارية يُعقّد عمل القاضي الإداري. [٩٠]

ثالثاً: الفشل في تفعيل آليات الضبط الوقائية حيث يتمثل الضعف الجوهري في غياب الإلزام القانوني بتسبيب القرارات الإدارية كقاعدة عامة، مما يمنح السلطة التقديرية مساحة للتعسف. وهذا الإفلات الرقابي الداخلي والخارجي يُنشئ بيئة مثالية لنمو الفساد، حيث تتحول الرشوة من مخالفة إلى مهارة. [٩١]

الفرع الثاني: تداخل الاختصاصات وغياب التنسيق في إيران

صممت الجمهورية الإسلامية الإيرانية هيكلاً رقابياً متعدد المستويات (الشورى، ديوان المحاسبة، المفتشية العامة)، ولأجل إيضاح ذلك لا بد من تناولها عبر ما يلي: [٩٢]

أولاً: تعدد الأجهزة الرقابية وغياب التنسيق حيث إن تعدد مؤسسات الرقابة واتساع نطاق صلاحيات كل منها قد خلق تحديات في مجال التنسيق بين هذه المؤسسات .ويؤدي غياب قانون شامل وكامل بشأن التنسيق بين المؤسسات إلى توازي العمل وتكرار السلوك وهدر الموارد. [٩٣]

ثانياً: تداخل الواجبات القانونية والغموض الإجرائي حيث يشير تداخل الواجبات القانونية إلى حالة تتشابه فيها واجبات وصلاحيات مؤسستين أو أكثر دون حدود واضحة. ففي بعض الحالات، يُسند واجب قانوني إلى مؤسستين أو أكثر في الوقت نفسه، مما يقلل من الكفاءة. [٩٤]

ثالثاً: الرقابة المصلحية والقصور الوقائي وبالرغم من أن الدستور ينص على حق الشورى في متابعة شكاوى المواطنين، وتفعيل عقوبة النشر الإعلامي (لجرائم الرشوة الكبرى)، فإن هذا الهيكل يركز على الردع المتأخر ويُهمل الرقابة الإجرائية المسبقة .كما أن غياب الرؤية الواضحة لأنشطة كل جهة يجعلها تركز على الأهداف قصيرة المدى. [٩٥]

الفرع الثالث: المحاصصة السياسية كمعيق للرقابة في لبنان

يُعَد ضعف الرقابة، سواء كانت داخلية أو خارجية (برلمانية)، في لبنان أحد الجذور الإدارية والقانونية التي تغذي بيئة الرشوة، وهذا ما يمكن مشاهدته عبر النقاط الآتية:[٩٦]

اولاً: تعطيل الرقابة البرلمانية حيث تواجه الرقابة البرلمانية في لبنان تحديات هيكلية عميقة، تكمن في ضعف البنية التحتية القانونية. كما أن نظام المحاصصة السياسية والطائفية يعيق الفعالية في الرقابة والمساءلة، حيث يتم التفضيل للانتماء السياسي على حساب الكفاءة.[٩٧]

ثانياً: تسييس الأجهزة الرقابية وازدواجية العمل، وقد أدى التدخل السياسي في الممارسة الإدارية إلى تعطيل فعالية الأجهزة الرقابية، ويصعب على السلطة التشريعية ممارسة دورها المستقل. كما يتسبب ازدواجية عمل الوزير والنائب في تضارب المصالح وتقليل فعالية الرقابة.[٩٨]

ثالثاً: فشل لجان التحقيق في المحاسبة حيث يتمثل جوهر المشكلة في غياب ثقافة المحاسبة، حيث تتحول مسائل الشفافية والمساءلة إلى مجرد شعارات. وتفشل تحقيقات لجان التحقيق البرلمانية في قضايا الفساد، حيث تنتهي غالباً بعدم ثبوت كافٍ للأفعال المنسوبة، مما يحول دون اتخاذ إجراءات قانونية ضد المتهمين. وهذا النهج التوافقي يرسخ الفساد كنظام حكم.[٩٩]

خاتمة البحث

يؤكد هذا البحث، المعنون "جذور جريمة الرشوة في العراق وإيران ولبنان"، أن الرشوة في هذه النماذج الإقليمية ليست انحرافاً فردياً عابراً، بل هي عرض لفشل بنيوي عميق وأنظمة حكم ريعية مستدامة للفساد. لقد تم تحليل تجذّر هذه الجريمة عبر الأبعاد الأربعة المحددة في المباحث: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية/القانونية، وكشفت المقارنة أن الفساد تحول من فعل مُعاقَب عليه إلى آلية نظامية مستدامة، حيث أصبح جزءاً من منطق الحكم ذاته يضمن استمرارية النخب الحاكمة. لقد عملت هذه الجذور المتضافرة على إضعاف المساءلة والشفافية وتآكل الوازع الأخلاقي، محولةً الوظيفة العامة إلى وسيلة للإثراء الذاتي والكسب غير المشروع، وفي النهاية، تثبت نتائج البحث أن مكافحة الرشوة تتطلب إصلاحات هيكلية جذرية تتجاوز البواني القانونية الجزائية إلى معالجة الخلل في بنية الدولة الريعية نفسها.

أولاً: نتائج البحث

بناءً على التحليل الشامل للجذور المتعددة الأبعاد لجريمة الرشوة في العراق وإيران ولبنان، توصل البحث إلى النتائج الست التالية:

١.الفشل السياسي الأساسي يكمن في أنظمة الحكم التي تضحي بالمساءلة من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي وامتيازات النخبة. ففي العراق ولبنان، رسخت المحاصصة الطائفية/التوافقية مبدأ تقاسم السلطة والمناصب، محولةً الدولة إلى "مطية للاستغلال والإثراء الذاتي" للنخب السياسية، بينما في إيران، أدت الهيمنة العمودية والاستبداد المؤسسي وتغلغل المصالح الخاصة وتداخل السلطات إلى إعاقة المساءلة السياسية الشاملة وتآكل الثقة.

٢.شكلت هيمنة الاقتصادات الريعية (النفطية في العراق وإيران، والمالية في لبنان) وتضخم القطاع العام البيئة المثالية والركيزة المشتركة للفساد. هذا الاعتماد على الريع، كدخل خارجي غير مكتسب، جعل الدولة "مستقلة سياسياً" عن المواطنين، مما أدى إلى تحويل وظيفة الدولة من الإنتاج إلى التوزيع وإخراج المواطنين من الحيز السياسي .

٣.نتيجة للانهيار الاقتصادي وتفاقم الفقر وتدهور الأجور الكارثي (خاصة في لبنان، حيث انخفضت قيمة أجور القطاع العام إلى أقل من 10%من قيمتها الدولارية، تحولت الرشوة إلى "ضرورة بقائية "بالنسبة للموظف و"ثمن إجرائي" أو كلفة عبور إجبارية للمواطن لتجاوز الروتين القاتل، هذا يمثل عملية تسييل للصلاحيات الإدارية، حيث يُنظر إلى الرشوة كـ"نظام تعويض" عن فشل الدولة في دفع أجر الكفاف.

٤.تتجذر الرشوة اجتماعياً عبر ثقافة المحسوبية والزبائنية، التي تغلّب الولاء على الكفاءة، سواء عبر الكتل الحزبية في العراق ولبنان، أو ظاهرة "التعلقات القرابية الجارفة" (خويشاوندسالارى) في إيران. وقد أدى هذا إلى تآكل الوازع الأخلاقي والديني والازدواجية السلوكية (كما في العراق)، والتطبيع المجتمعي والقدرية الانهزامية مع الفساد في لبنان.

٥.خلقت البيروقراطية المعقدة والروتين القاتل، وغموض الإجراءات، "نقاط احتكاك وظيفي " متعددة، يستغلها الموظف لطلب الرشوة لتسريع المعاملات، ويؤكد غياب الشفافية القانونية الفعالة (كفشل تطبيق قانون الوصول إلى المعلومات في لبنان أو غيابه في العراق) على غياب الإطار الوقائي المسبق، مما يرسخ الرشوة كـ"كلفة عبور إجبارية" لتجاوز الروتين.

٦.تُعَد الرقابة الداخلية والخارجية "مكسورة ومهددة "في الدول الثلاث، ففي العراق ولبنان، تساهم التدخلات السياسية في إضعاف استقلالية هيئات النزاهة وديوان الرقابة القضائية. أما في إيران، فيؤدي تعدد الأجهزة الرقابية دون تنسيق فعال إلى تداخل في الاختصاصات وتكرار للعمل، مما يقلل الكفاءة، ويجعل التركيز على الردع المتأخر (كنشر الأحكام في الإعلام للرشاوى الكبرى) قصوراً في منع الرشاوى الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: التوصيات

لتحقيق مكافحة فعالة ومستدامة لجريمة الرشوة، يجب الانتقال من معالجة الأعراض إلى إصلاح الجذور الهيكلية، ويقترح البحث التوصيات الثلاثة التالية:

١.يجب تبني إصلاحات دستورية وسياسية جذرية تهدف إلى تفكيك نظام المحاصصة الطائفية/التوافقية في العراق ولبنان، وإرساء مبادئ الحكم الرشيد والمساءلة السياسية الشاملة. يتطلب ذلك تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية بشكل مطلق عن النفوذ السياسي، وإلزام

الإدارة العامة بتسبيب القرارات الإدارية كقاعدة عامة لتقييد السلطة التقديرية وضمان المشروعية، والعمل على تنسيق جهود الأجهزة الرقابية المتعددة في إيران لإنهاء تداخل الاختصاصات وهدر الموارد.

٢. ضرورة التحول التدريجي عن الاقتصاد الريعي الذي يغلب وظيفة التوزيع على الإنتاج، والعمل على إصلاح هيكل الأجور في القطاع العام لضمان أجر كفاف يحصّن الموظف ضد الرشوة وتحويلها من "ضرورة بقائية" إلى جريمة طارئة، إدارياً، يجب مكافحة البيروقراطية المعقدة والروتين القاتل عبر إقرار وتفعيل قوانين الشفافية والوصول إلى المعلومات وتطبيق الحوكمة الإلكترونية الشاملة لتقليل "نقاط الاحتكاك الوظيفي" وتحويل الرشوة من "كلفة عبور" إلى فعل غير ممكن إجرائياً.

٣. يجب وضع استراتيجيات شاملة لترسيخ النزاهة والكفاءة، وإعادة بناء المنظومة القيمية عبر تفعيل دور الوازع الأخلاقي والديني كآلية رقابة داخلية فعالة، ومحاربة الازدواجية السلوكية . وضرورة مكافحة ثقافة المحسوبية والزبائنية عبر تطبيق مبدأ الجدارة والاستحقاق في التعيينات والترقيات، وتفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في رفع الوعي ونبذ التطبيع المجتمعي مع الفساد، يجب أن تعتمد التعيينات على الكفاءة والأمانة كمعايير أساسية لمنع الاختلال.

الهوامش

[١]ـ جريو، سارة، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والسياسة، المجلد٤، العدد٢، ٢٠١٨، ص١٢٢؛ حمد، وليد مساهر، الإدارة الرشيدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة: في التحديات والفرص، المجلة العراقية، العدد٤، ٢٠٢٣، ص ٢٢٣.

[٢]. بخيت، حيدر نعمة، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد٢٨، ص١٢٢، عبدال، منهل إلهام، العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري، مجلة قه ڵای زانست العلمية، المجلد٤، العدد٢، ٢٠١٩، ص٣٦١.

[٣]. سهيل، محمد باقر، التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق، المجلد السياسية الدولية، العدد٦٤، ص ١٦٨.

[٤]ـ كاظم، علي عبد الرحيم، حوكمة إدارة الموازنة المالية في العراق: المعوقات والآليات الإصلاحية، المجلة العراقية، العدد٤، ٢٠٢٣، ص٨٥.

[٥]. كلهرى، احمد؛ محسنى، على؛ الهى منش، محمد حسن، ارزيابى شاخص هاى حكمرانى خواب در جمهورى اسلامى ايران، فصلنامه راهبرد سياسى، سال ششم، شماره٢، بيايى نهايى، ١٤٠١هـ، ص١١١.

[٦]ـ نورى، جواد؛ تتارى، فاطمة، كنكاشى بر نهادهاى حكومتى در حاكميت جمهورى اسلامى ايران، فصلنامه مطالعات علوم سياسى، حقوق و فقه، دوره: ١٠، شماره: ٢، من المقدمة.

[٧]. المادة ٤٣ و٥٧ من الدستور الإيراني.

[٨]ـ مرهج، كريم، إبطال لعنة الفساد في لبنان، ورقة بحثية، برنامج الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ٢٠٢١، ص١٠؛ سليمة، الأزمة السياسية في لبنان مرجع سابق، ص٤٨٧.

[٩]ـ الكليبتوقراطية (حكم اللصوص) هي نظام حكم يستغل فيه القادة الفاسدون السلطة السياسية لسرقة واختلاس ثروة الشعب والأموال الحكومية لمصلحتهم الخاصة، مما يضر بمصالح عامة السكان. وهي كلمة يونانية مركبة من" كلبتو "(لص) و"قراط) "حكم.

[١٠]. الكاكيستوقراطية تمثل نظاماً سياسياً شاذاً تتولى فيه القيادة والإدارة الفئة الأكثر سوءاً وغير المؤهلة أو المجردة من الأخلاق والمبادئ بين مكونات المجتمع. على الرغم من جذور المصطلح الإغريقية (كاكيستوس: الأسوأ؛ كراتوس: حكم)، فإن أول استخدام موثق له كان في اللغة الإنجليزية على يد توماس لوف بيكوك سنة ١٨٢٩م.

[١١]. مرهج، مرجع سابق، ص٨.

[١٢]. مرهج، مرجع سابق، ص٩.

[١٣]. عسراوي، نبيل سلامه سليم، النظم الانتخابية وأثرها على حقوق وحريات الأفراد، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القدس، ٢٠١٤، ص٧٨؛ بالنور، علاء الدين، التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد١٢، العدد١، ٢٠٢١، ص٤٨٤؛

[١٤]ـ سهيل، محمد باقر، التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق، المجلة السياسية الدولية، العدد٦٤، ٢٠٠٦، ص١٦٧.

[١٥]. علي، أحمد راضي محمد، العلاقة بين التعددية الحزبية والنظام الإنتخابي في العراق بعد عام٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٨، ص١.

[١٦]ـ حمد، وليد مساهر، الإدارة الرشيدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دراسة: في التحديات والفرص، المجلة العراقية، العدد٤، ٢٠٢٣، ص٤٣٧؛ كاظم، حوكمة إدارة الموازنة المالية في العراق، مرجع سابق، ص٨٢.

[١٧]ـ اعمايى، حسن؛ رضائى، مصطفى، امتناع حكمرانى حزبى؛ آسيب شناسى رابطه نظام حزبى و نظام انتخاباتى در جمهورى اسلامى ايران، دوره و شماره: دوره ١١، شماره ١ – شماره پياپى ٥٩، آذر ١٣٩٨، من المقدمة.

[١٨]. آل غفور، محمد تقى؛ هاشميان، محمد حسين؛ گلجانى، عبد الله نورى، الگوى راهبردى تعامل نظام حزبى و نظام انتخاباتى در جمهورى اسلامى ايران، ١٣٩٩،علمى پژوهشى، پژوهشى هاى سياستا سلامى، سال هشتم، شماره هفدهم، بهار و تابستان، ١٣٩٩، ص٢٥٩.

[١٩]. اعمايى، امتناع حكمرانى حزبى؛ مرجع سابق، ص٢٦، ص٢٩، ص٣١.

[٢٠]. المادة٢٦ من الدستور الإيراني.

[٢١]. سليمة، الأزمة السياسية في لبنان مرجع سابق، ص٢١٦.

[٢٢]. مرهج، مرجع سابق، ص١٣٢.

[٢٣]. سليمة، الأزمة السياسية في لبنان مرجع سابق، ص٢١٩.

[٢٤]ـ مرهج، مرجع سابق، ص٨؛ شكر، نغم نذير، مأسسة السلطة كمعيار للحكم الرشيد دراسة نظرية، مجلة الجامعة العراقية، المجلد١، العدد٥٢، ص٥٠٩.

[٢٥]- الفتلي، إيثار عبود كاظم، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٠٩، ص ٤٢؛ النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد١٥، العدد٥٤، ٢٠٠٩، ص١٩٨.

[٢٦]- فارس، ناجي ساري، دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد٤٢، ٢٠١٩، ص٤٩١؛ الزيادي، مرجع سابق، ص ١٢٠؛ عبد العال، جريمة الرشوة دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص٨٦٦.

[٢٧]. الزيادي، مرجع سابق، ص ١٥٨؛ الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية، مرجع سابق، ص٨٩.

[٢٨]. العاني، محمد شلال، جريمة الرشوة دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية واتفاقية مكافحة الفساد، بحث منشور لكلية القانون جامعة الشارقة، ٢٠١٥، ص١١؛ الفتلي، مرجع سابق، ص٢٠؛ الزيادي، مرجع سابق، ص٢٩.

[٢٩]. عبد العال، جريمة الرشوة دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص٨٦٦.

[٣٠]. جاويدى، مجتبى، امكانسنجى جرمانگارى رشا و ارتشا در بخش خصوصى، فقه وأصول، سال٥٥، شماره٢، تابستان١٤٠٢، ص٧٣- ٧٥.

[٣١]- نژاد، سيف الله فضلى؛ أحمديان، مرتضى، اقتصاد رانتى ايران و راه هاى برون رفت از آن، مجلة اقتصادى -ماهنامه بررسى وسياست هاى اقتصادى، شماره هاى١١و١٢، بهمن واسفند١٣٨٩، ص١٣٠-١٣٤.

[٣٢]- نصيري، محمد سجاد، بررسى نقاط ضعف و ناكارآمدى نظام تقنينى در مواجهه با بروز پديده ارتشا، فصلنامه قضاوت، شماره١١٣، بهار١٤٠٢، ص ٩٧؛ مرتضى، اقتصاد رانتى ايران و راه هاى برون رفت از آن، مرجع سابق، ص١٥٥.

[٣٣]. مرجع قبلي.

[34] -World Bank. *Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024: Weathering a Protracted Crisis*. Report No. 41619. Washington, D.C., The World Bank Group, May 2024, p. 7 (Executive Summary, Figure ES1).

[٣٥]. أبو شقرا، خالد .رشوة موظفي الدولة تحكم على البلد بـ "الفقر المؤبّد مقالة تحليلية"، جريدة نداء الوطن، 6 أكتوبر ٢٠٢١، والتي جاء فيها :" ظاهرة موظفي الدولة الذين يمتنعون عن استئناف عملهم بشكل نظامي ما لم يحصلوا على ما يسد رمق عائلاتهم (بسبب تآكل الرواتب)، وتستشهد بخبير اقتصادي يصف الزيادات المالية الموعودة بـ "أشبه برشوة انتخابية"، ما يؤكد كيف يتم تسييل صلاحيات الموظف وتحويلها إلى مقابل مادي غير شرعي (الرشوة) لتعويض الأجر المتدني".

[36] - Daher, Joseph, Zoughaib, Sami, & Atallah, Sami. *Security Without Legitimacy: The limits of sovereignty from above*. Working Paper. Beirut, The Policy Initiative (TPI), October 2025.

[٣٧]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). يوضح التقرير كيف تضاعفت نسبة الفقراء في لبنان وتجاوزت ٨٢% من السكان بالفقر المتعدد الأبعاد عام ٢٠٢١، ويشير إلى أن انهيار العملة والتضخم أديا إلى تدهور القدرة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة، مما يدفع الأسر والموظفين إلى البحث عن

مصادر دخل غير شرعية (كالرشوة) لضمان البقاء. الإسكوا .(ESCWA) *الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان: الحقيقة المؤلمة والآفاق غير المؤكّدة* .تقرير، بيروت، سبتمبر ٢٠٢١.

[38] -Zoughaib, Sami, Atallah, Sami, & Zoghaib, Najib. *Paying the Price: Lebanon's Public Sector Wage Crisis and Institutional Collapse*. Policy Report. Beirut, The Policy Initiative (TPI), April 2025, p. 4.

[٣٩]. شيخ، فتيحة، التطورات الدولية والإقليمية: أي تأثير على الأمن الاقتصادي في الدول الريعية العربية، مجلة السياسية العالمية، المجلد٨، العدد٢، ٢٠٢٤، ص٥٣٩.

[٤٠]- الربيعي، فلاح خلف علي، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٨٨، ص٢٠١١، ص١٥.

[٤١]. الربيعي، أحمد، مأزق الدولة الريعية، مرجع سابق، ص١٨١.

[٤٢]. عبدال، أعياد عبد الرضا؛ الشيباني، عدنان كاظم جبار، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣، ٢٠١٥، ص٩٨٢؛ نافل، أخلاص قاسم، فاعلية الحكم الصالح في الاقتصاد الريعي دراسة في أثر المتغير الريعي على الحكم الصالح، المجلة السياسية والدولية، العدد٤٦، ٢٠٢١، ص ١٠٩.

[٤٣]. زادكان، محمد حسين شريف؛ قانونى، حسن، تحليل و مفهومسازى نظرى تأثيرات دولت رانتى بر عامليت و ساختار جامعه و اقتصاد شهرى در ايران، اقتصاد شهرى، دوره ٢، شماره ١ – شماره پياپى ٢، شهريور ١٣٩٦، ص ١–١٨؛ اسحاقى، سيد حسين، نگاهى به پديده رانت و رانت جويى در ايران، فصلنامه رواق انديشه، شماره ٤٥، تعداد بازديد : ٤٥٦٧، تاريخ درج: ١١/٠٨/١٣٨٨ .

[٤٤]. پور، فرامرز رفيع، توسعه و تضاد، دانشگاه شهيد بهشتى، تهران، ١٣٧٦، ص ١٧٠؛ عبد الهادى، مجدى، اقتصاد رانتى ومبانى عدالت اجتماعى در ايران، فصلنامه پژوهش هاى ايرانى، مجلة الدراسات الإيرانية، شماره ويژه، ژوئيه٢٠١٨، مؤسسه بين المللى مطالعات ايران، ص٨، ٩، ١٦، ١٩.

[٤٥]. روزنامه حيات نو، ١٣٧٩/١٢/٢٢، ص ٨.

[٤٦]. خليل سردارآبادى، پيشين، صص ٨٩٨٨.

[٤٧]. فخوري، ريان، جذور الاقتصاد الريعي في لبنان: دور المصارف والاحتكارات في خلق الأزمة المالية الحالية، المفكرة القانونية، بيروت، ٢٠٢٠، ص٢.

[٤٨]- صفي الدين، هاشم، دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٢١، ص١٢.

[٤٩]. كسبار، توفيق، المنافسة والأسواق اللبنانية، وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص١٧.

[٥٠]. فخوري، مرجع سابق، ص٥.

[٥١]. الروابدة، محمد؛ وآخرون، مدى تفشي ظاهرتي الواسطة والمحسوبية في القطاع العام، مركز رانيا للدراسات، عمان، ط١، ٢٠٢٠، ص٢٩، ص٦٥؛ أبو دية، ماهر موسى عايش، الوساطة والحسوبية في الوظيفة العامة وأثرها على التنمية السياسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥، ص٨٤.

[٥٢]- الضاضي، إبراهيم خليل، تجليات الفساد الإداري في الوظيفة العمومية، مجلة المعرفة، العدد١٨، ٢٠٢٤، ص٦٣٠- ٦٣٤؛ خريسان، عواطف علي، الفساد السياسي والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، مجلة آداب المستنصرية، المجلد٤٧، العدد١٠٣، ص ٥٤٢.

[٥٣]. تمام، عبد الرحمان، نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على انتشار الفساد دراسة حالة العراق من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢١، رسالة ماجستير مقدمة جامعة قاصدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٢، ص٦ من المقدمة، وكذلك ص٣٧؛ علي، سامي يسن خالد، المساعي الدولية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٤٩، ٢٠٢٥، ص٣١١٧.

[٥٤]- مصلح، عبير، وآخرون، النزاهة والسفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مركز الإتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، القدس، ط٤، ٢٠١٦، ص١٠- ١١؛ القرنشاوي، سارة فوزي يوسف، دور الدولة في إعادة الثقة في الجهاز الإداري للدولة في القانون الإداري، مجلة الشريعة والقانون، العدد٤١، ٢٠٢٣، ص١٤٠٩؛ يونس، مها بهجت، التنظيم الدستوري والقانوني لأسس مكافحة الفساد في ظل دستور جمهورية العراق٢٠٠٥، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠١٧، ص١٧.

[٥٥]- زارع، رضا؛ فتحي زاده، علي رضا؛ بهمني، اكبر، خويشاوندلاري سازماني در نهادهاى دولتى؛ مفهوم پردازى ، عوامل مؤثر پيشامدها، فصلنامه مطالعات رفتار سازمانى، سال هفتم، شماره١، شماره پياپى٢٥، بهار١٣٩٧، ص٣٢، ص٩١، ص٩٤.

[٥٦]. زارع، مرجع قبلى، ص٤١، ص٤٣، ص٤٦، ص٩٥.

[٥٧]. مهر، طيبه همايون؛ زاهدى، شمس السادات؛ منتظرى، محمد، شاخصه هاى روان شناختى و فرهنگى زمينه ساز پديده حامى پرورى در ميان مديران زن: مرورسيستماتيک براساس مدل رايت، مقاله پژوهشى، نشريه علمى روان شناسى فرهنگى زن، ١٤٠٤، دوره ١٧، شماره ٦٥، ص٤٥، ص ٤٦.

[٥٨]. زارع، مرجع قبلى، ص٢٠، ص٤٠، ص٤٣، ص٩٤.

[٥٩]- مبارك، عصام، التنظيم الإداري في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص٣.

[٦٠]. محيش، قمر جمال، الإطار القانوني لمكافحة جريمة الرشوة في لبنان، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، العدد١٤، المجلد٥، ٢٠٢٥، ص٢٦٣.

[٦١]. كاظم، رشا علي، جرائم الفساد....، مرجع سابق، ص٦٨.

[٦٢]- مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة...، مرجع سابق، ص١٥؛ محيش، الإطار القانوني لمكافحة جريمة الرشوة في لبنان، مرجع سابق، ص٢٥٨.

[٦٣]- حسين، جبار كامل، جرائم الوظيفة وأثرها على إنهاء الرابطة الوظيفية، مجلة الكوفة، العدد٥٩، ٢٠١٩، ص٤٥١.

[٦٤]. أيوب، التشريعات القانونية العراقية المتعلقة بمحاربة الفساد في العراق، مرجع سابق....، ص٣٠.

[٦٥]- الخزاعي، نور غازي، خصائص وتحديات النظام الإداري في العراق ومصر من وجهة نظر النظام الدولي لحقوق الإنسان، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٧٣، العدد٤، ٢٠٢٥، ص٣٦٠.

[٦٦]. سعيد عارف كريم، الحماية القانونية للمصلحة العامة في التشريع العراقي، المؤتمر الدولي الثالث: حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي،٢٠١٩، ج١، ص١٣٦-١٣٧.

[٦٧]. فيروزجائيان، على اصغر؛ محموديان، معصومه، مرور نظام مند مطالعات علمى انجام شده در حوزه فساد ادارى در ايران، دوفصلنامه مسائل اجتماعى ايران- سال دوازدهم- شمارۀ ٢، ص٢١٦.

[٦٨]. بهشتى، صمد؛ نوروزى، فاطمه، مرور نظام مند مقالات مرتبط با فساد ادارى بين سال هاى١٣٨٠- ١٣٩٨ در ايران، هاى راهبردى مسائل اجتماعى ايران، پژوهشى، پاييز، سوم شماره(٨٣) پياپى شماره، يازدهم سال١٠٤١، ص٨.

[٦٩]. فيروزجائيان، مرور نظام مند مطالعات علمى ..، مرجع قبلى، ص٢١٦.

[٧٠]. كريميان، محمدوزين، جاليش رويكرد وسطح تحليل در طرح هاى مبارزه با فساد ادارى در ايران، فصلنامه حقوق ادارى، سال نهم، شماره٣٠، بهار ١٤٠١، ص١٥٢؛ فيروزجائيان، مرجع قبلى، ص٢١٦؛ فيروزجائيان، مرجع قبلى، ص٢١٦، ص٢١٧، ص٢١٨.

[٧١]. محيش، الإطار القانوني لمكافحة جريمة الرشوة في لبنان، مرجع سابق، ص٢٤٢، ص٢٤٧، ص٢٦١.

[٧٢]. محيش، مرجع سابق، ص٢٦٣.

[٧٣]. الصايغ، نصري، الفساد في لبنان أقصر الطرق إلى السلطة، مقال منشور له في جريدة السفير، ٢٠٢٦، ص١.

[٧٤]. محيش، مرجع سابق، ص٢٦٩.

[٧٥]. عليا، الآليات القانونية لتحقيق الشفافية في الوقاية من الفساد الإداري في العراق وإيران، ...، مرجع سابق، ص٤١٩؛ حسين، سمر عادل، الفساد الإداري: أسبابه، وأثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد٧، ٢٠١٤، ص ١٢١؛ عبد السلام، مرجع سابق، ص٣٤.

[٧٦]. قدير، محسن؛ ماجدي، محمد نور الدين، دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد٢٣، العدد٥٠، ٢٠٢٤، ص٢١٨.

[٧٧]. عليا، مرجع سابق، ص٤٤٧.

[٧٨]. المادة ٣٠٧ و ٣٣١ من قانون العقوبات العراقي رقم١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

[٧٩]. راز، شاهين؛ الوار، سهيلا رزين جوى؛ زاده، قاسم هادى، بررسى جامعه شناختى فساد ادارى وساز و كارهاى كاهش آسيب هاى اجتماعى ناشى أز آن در ايران، ماهنامه علمى، جامعه شناسى سياسى ايران، سال پنجم، شماره٨، آبان١٤٠١، ص١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٧؛ فكورى، محمد على؛ اصغرى، عبد الرضا، نقش برو كراسى در بروز فساد ادارى در كشورهاى أفغانستان و ايران، دو فصلنامه علمى، مطالعات فقه اسلامى و مبانى حقوق، سال شانزدهم، شماره چهل و پنجم، بهار وتابستان١٤٠١، ص ١٧٩، ١٨٥- ١٨٩.

[٨٠]. صادقى، على؛ و ديگران، تبيين الگوى بوروكراسى سازمان هاى دولتى ايران باتأكيد بر كنترل فساد ادارى، مطالعات مديريت راهبردى، شماره٤٤، زمستان١٣٩٩، ص١٧٣، ص ١٨٢؛ موسوى فرد، محمد رضا؛ شمسى زاد، زهرا، فساد وتخلفات ادارى با تأكيد بر آموزه هاى حقوق كيفرى و جامعه شناسى جنابى، دوره ٤، شماره ٨،

اسفند ١٤٠٠، ص ٨؛ راز، بررسی جامعه شناختی فساد اداری وساز ...، مرجع قبلی، ص١١٨؛ فکوری، نقش برو کراسی ....، مرجع قبلی، ص١٩٢؛ موسوی فرد، فساد وتخلفات ...، مرجع قبلی، ص٩.

[٨١]. فکوری، نقش برو کراسی ....، مرجع قبلی، ص١٨٨؛ صادقی، تبیین الگوی بوروکراسی سازمان ...، مرجع قبلی، ص ١٨٣؛ راز، بررسی جامعه شناختی فساد اداری وساز ...، مرجع قبلی، ص١٢٠.

[٨٢]ـ عطف به نامه شماره ٣٨۶۴٨/١۵٢۴۴٣ مورخ ١٣٨۶/٩/٢٠ در اجرای اصل یکصد و بیست و سوم (١٢٣) قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران قانون مجازات اسلامی مصوب جلسه مورخ ١٣٩٢/٢/١ کمیسیون قضایی و حقوقی مجلس شورای اسلامی مطابق اصل هشتاد و پنجم (٨۵) قانون اساسی که با عنوان لایحه یک فوریتی مجازات اسلامی (کلیات، حدود، قصاص و دیات) به مجلس شورای اسلامی تقدیم گردیده بود، پس از موافقت مجلس با اجرای آزمایشی آن به مدت پنج سال در جلسه علنی روز چهارشنبه مورخ ١٣٨٨/٩/٢۵ و تأیید شورای محترم نگهبان، به پیوست ابلاغ می گردد؛ عطف به نامه شماره ٢٨۶١/٢١٩۵٢ مورخ ١٣٨۴/۴/١٣ در اجرای اصل یکصد و بیست و سوم (١٢٣) قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران قانون ارتقاء سلامت نظام اداری و مقابله با فساد مصوب جلسه مورخ ١٣٨٧/٢/١٧ کمیسیون اجتماعی که با عنوان لایحه به مجلس شورای اسلامی تقدیم و در جلسه علنی روز یکشنبه مورخ ١٣٨٧/٢/٢٩ مجلس با اجرای آزمایشی آن به مدت سه سال موافقت و مطابق اصل یکصد و دوازدهم (١١٢) قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران به مجمع تشخیص مصلحت نظام ارسال گردیده بود با اصلاح و تأیید آن مجمع در تاریخ ١٣٩٠/٨/٧ به پیوست ابلاغ می گردد.

[٨٣]ـ الدرویش، ترتیب ترکي، النموذج التشریعي لمکافحة الفساد في لبنان في ظل معایير اتفاقية الأمم المتحدة لمکافحة الفساد، بحث منشور في جامعة بيروت العربية، کلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩، ص٢.

[٨٤]ـ السمناوي، محمد، تعقيد الإجراءات البيروقراطية کبيئة خصبة لتفشي الرشوة: المرکزية الإدارية وغياب الحوکمة الرقمية في لبنان أنموذجًا، مرکز سلار للأبحاث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٩، ص٤.

[٨٥]. السمناوي، مرجع سابق، ص٥.

[٨٦]ـ قانون الحق في الوصول الى المعلومات کما أقرته الهيئة العامة لمجلس النواب، ويقع هذا القانون في ٢٦ مادة قانونية.

[٨٧]. أبو زويدة، سامي لطفي محمد، دور الأجهزة الرقابية في مکافحة الفساد الإداري مخالفة مبدأ المشروعية سبباً، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٤٣، ٢٠٢٣، ص٤٧٥٣؛ السيد، عادل السيد محمد، دور هيئة الرقابة الإدارية في مکافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، العدد٣، ٢٠١٨، ص١٠٥؛ الکريطي، علي وادي عبد علي، دور المؤسسات الرقابية في ضبط الأداء الحکومي في العراق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٧٣، العدد٣، ٢٠٢٥، ص٣٤٠.

[٨٨]. حسن، رافد سليم حسن عبد الرضا، التحديات التي تواجه الرقابة على تنفيذ القوانين الحکومية بالعراق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٧٤، العدد٤، ٢٠٢٥، ص١٤٨.

[٨٩]. حسن، التحديات...، مرجع سابق، ص١٤٥.

[٩٠]. الکريطي، مرجع سابق، ص٣٤٦.

[٩١]ـ الإمارة، دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي، مرجع سابق، ص ١٥٣؛ طولي، حيدر عبد النبي؛ بشيت، زيد عجمي، سلطة القاضي الإداري في إلزام الإدارة بالإفصاح عن سبب قرارها دراسة مقارنة، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد١٩، ٢٠١٩، ص ٤٨.

[٩٢]. جاء في نص المادة٩٠ من الأصل الدستوري الإيراني:" بإمكان كل من لديه شكوى حول أداء المجلس، أو السلطة التنفيذية، او السلطة القضائية، تقديم شكواه خطياً إلى مجلس الشورى الإسلامي، وتقع على الأخير مسؤولية متابعتها، وتقديم إجابة وافية بشأنها، وإذا كانت تلك الشكوى تتعلق بالسلطة التنفيذية، او السلطة القضائية، فيجب على المجلس مطالبة تلك الجهة التحقيق في الشكوى، وتقديم إجابة وافية، والإعلان عن النتيجة خال فترة متناسبة، وإذا كانت الشكوى تتعلق بالصالح العام، فلا بد من إعلان النتيجة على الشعب".

[٩٣]. جاء نص المادة ١٧٤ من الدستور الإيراني:" استناداً إلى حق السلطة القضائية في الإشراف على انسيابية الأمور بشكل صحيح، وحسن تطبيق القوانين في المؤسسات الإدارية، يتم تشكيل ديوان باسم" ديوان المراقبة العامة" يشرف عليه رئيس السلطة القضائية، ويحدد القانون صلاحيات هذا الديوان ومسؤولياته".

[٩٤]. جاء في نص المادة٥٥ من الدستور الإيراني:" يقوم ديوان المحاسبة المالية – بالطريقة التي يحددها القانون– بمتبعة وتدقيق جميع الحسابات الخاصة بالوزارات، والمؤسسات، والشركات الحكومية، وسائر المؤسسات التي تعتمد بشكل أو بآخر على الميزانية العامة للدولة، للتأكد من عدم تجاوز أي مشروع المبلغ المرصود له، وفي ما إذا كان كل المبلغ قد أنفق في المجال المخصص له، ويقوم ديوان المحاسبة المالية – وفقاً للقانون – بجمع كل الحسابات والوثائق والمستندات ذات السلطة، ورفع تقرير سنوي عن تفريغ الميزانية، مرفقاً بمقترحاته إلى مجلس الشورى الإسلامي، ولا بد من وضع التقرير المذكور في متناول الجميع".

[٩٥]ـ عبادیخوش، بهنام، جستاری بر علل ناهماهنگی نهادهای نظارتی در ایران، اندیشکده رهیافت، نسخه الکترونیکی ب، ت، ص٢؛ رنجبری، ابوالفضل و بادمچی، علی حقوق مالی و مالیۀ عمومی، انتشارات مجد، تهران، (١٣٩١)، ص١٤؛ عبداللهی، جواد، موانع و محدودیتهای اعمال نظارت کارآمد، مجموعه مقالات سومین همایش نظارت کارآمد، تهران، (١٣٨٣)، ص٣٦؛ *تنگستانی، محمدقاسم. نظام حقوقی هماهنگی و انتظام روابط میان دیوان محاسبات کشور و سازمان بازرسی کل کشور، مجلۀ تحقیقات قضایی، ش ١٢، ١٣٩١، ص٣٢.*

[٩٦]ـ ریشوني، رولا، الرقابة في لبنان، أنواعها وآلياتها، مجلة القرار للبحوث العلمية، المجلد٣، العدد٧، ٢٠٢٤، ص٢١٠، ٢١١.

[٩٧]. ريشوني، مرجع سابق، ص٢٣٠.

[٩٨]. بهولي، لبنى، المسألة الطائفية في لبنان وتداعياتها على النظام السياسي، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، المجلد١٢، العدد٢، ٢٠٢٣، ص ٣٢٥، ٣٢٧.

[٩٩]ـ جريسات، منار عايد، العوامل المؤثرة في رفع كفاءة وفاعلية وحدة الرقابة الداخلية ودورها، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد٤٣، ٢٠٢٢، ص٣٩٠؛ حفناوي، آمال، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عاملياً، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد٤، العدد١، ٢٠١٩، ص١١٧.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

١.أبو دية، ماهر موسى عايش، **الوساطة والحسوبية في الوظيفة العامة وأثرها على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥.

٢.أبو زويدة، سامي لطفي محمد، **دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري مخالفة مبدأ المشروعية سبباً**، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٤٣، ٢٠٢٣.

٣.أبو شقرا، خالد، **رشوة موظفي الدولة تحكم على البلد بـ "الفقر المؤبّد مقالة تحليلية"**، جريدة نداء الوطن، ٦ أكتوبر ٢٠٢١.

٤.أيوب، **التشريعات القانونية العراقية المتعلقة بمحاربة الفساد في العراق.**

٥.الإمارة، [لم يذكر المؤلف الأول]، **دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي.**

٦.بالنور، علاء الدين، **التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد١٢، العدد١، ٢٠٢١.

٧.تمام، عبد الرحمان، **نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على انتشار الفساد دراسة حالة العراق من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢١**، رسالة ماجستير مقدمة جامعة قاصدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٢.

٨.جريو، سارة، **دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري**، مجلة الاقتصاد والسياسة، المجلد٤، العدد٢، ٢٠١٨.

٩.جريسات، منار عايد، **العوامل المؤثرة في رفع كفاءة وفاعلية وحدة الرقابة الداخلية ودورها**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد٤٣، ٢٠٢٢.

١٠.حسين، جبار كامل، **جرائم الوظيفة وأثرها على إنهاء الرابطة الوظيفية**، مجلة الكوفة، العدد٥٩، ٢٠١٩.

١١.حسين، سمر عادل، **الفساد الإداري: أسبابه، وأثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته**، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد٧، ٢٠١٤.

١٢.حفناوي، آمال، **العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عاملياً**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد٤، العدد١، ٢٠١٩.

١٣.حمد، وليد مساهر، **الإدارة الرشيدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة: في التحديات والفرص**، المجلة العراقية، العدد٤، ٢٠٢٣.

١٤.الخزاعي، نور غازي، **خصائص وتحديات النظام الإداري في العراق ومصر من وجهة نظر النظام الدولي لحقوق الإنسان**، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٧٣، العدد٤، ٢٠٢٥.

١٥.الدرويش، ترتيب تركي، **النموذج التشريعي لمكافحة الفساد في لبنان في ظل معايير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، بحث منشور في جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩.

١٦.الربيعي، فلاح خلف علي، **هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية**، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٨٨، ٢٠١١.

١٧.ريشوني، رولا، **الرقابة في لبنان، أنواعها وآلياتها**، مجلة القرار للبحوث العلمية، المجلد٣، العدد٧، ٢٠٢٤.

١٨.سعيد عارف كريم، **الحماية القانونية للمصلحة العامة في التشريع العراقي**، المؤتمر الدولي الثالث: حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ج١، ٢٠١٩.

١٩.السمناوي، محمد، **تعقيد الإجراءات البيروقراطية كبيئة خصبة لتفشي الرشوة: المركزية الإدارية وغياب الحوكمة الرقمية في لبنان أنموذجًا**، مركز سلار للأبحاث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٩.

٢٠.سهيل، محمد باقر، **التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق**، المجلة السياسية الدولية، العدد٦٤، ٢٠٠٦.

٢١.السيد، عادل السيد محمد، **دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري**، مجلة العلوم القانونية، العدد٣، ٢٠١٨.

٢٢.شيخ، فتيحة، **التطورات الدولية والإقليمية: أي تأثير على الأمن الاقتصادي في الدول الريعية العربية**، مجلة السياسية العالمية، المجلد٨، العدد٢، ٢٠٢٤.

٢٣.الصايغ، نصري، **الفساد في لبنان أقصر الطرق إلى السلطة**، مقال منشور له في جريدة السفير، ٢٠٢٦.

٢٤.صفي الدين، هاشم، **دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٢١.

٢٥.الضاضي، إبراهيم خليل، **تجليات الفساد الإداري في الوظيفة العمومية**، مجلة المعرفة، العدد١٨، ٢٠٢٤.

٢٦.طولي، حيدر عبد النبي؛ بشيت، زيد عجمي، **سلطة القاضي الإداري في إلزام الإدارة بالإفصاح عن سبب قرارها دراسة مقارنة**، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد١٩، ٢٠١٩.

٢٧.عبدال، أعياد عبد الرضا؛ الشيباني، عدنان كاظم جبار، **الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣، ٢٠١٥.

٢٨.عبدال، منهل إلهام، **العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري**، مجلة قه لّاى زانست العلمية، المجلد٤، العدد٢، ٢٠١٩.

٢٩.عبد السلام، [لم يذكر المؤلف الأول]، [لم يذكر عنوان المرجع]، [المرجع سابقاً].

٣٠.عسراوي، نبيل سلامه سليم، **النظم الانتخابية وأثرها على حقوق وحريات الأفراد**، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القدس، ٢٠١٤.

٣١.علي، أحمد راضي محمد، **العلاقة بين التعددية الحزبية والنظام الإنتخابي في العراق بعد عام٢٠٠٣**، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٨.

٣٢.علي، سامي يسن خالد، **المساعي الدولية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد**، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٤٩، ٢٠٢٥.

٣٣.العاني، محمد شلال، **جريمة الرشوة دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية واتفاقية مكافحة الفساد**، بحث منشور لكلية القانون جامعة الشارقة، ٢٠١٥.

٣٤.فارس، ناجي ساري، **دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد٤٢، ٢٠١٩.

٣٥.الفتلي، إيثار عبود كاظم، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٠٩.

٣٦.فخوري، ريان، **جذور الاقتصاد الريعي في لبنان: دور المصارف والاحتكارات في خلق الأزمة المالية الحالية**، المفكرة القانونية، بيروت، ٢٠٢٠.

٣٧.قدير، محسن؛ ماجدي، محمد نور الدين، **دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد٢٣، العدد٥٠، ٢٠٢٤.

٣٨.القرنشاوي، سارة فوزي يوسف، **دور الدولة في إعادة الثقة في الجهاز الإداري للدولة في القانون الإداري**، مجلة الشريعة والقانون، العدد٤١، ٢٠٢٣.

٣٩.قانون الحق في الوصول الى المعلومات كما أقرته الهيئة العامة لمجلس النواب.

٤٠.قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٤١.كاظم، علي عبد الرحيم، **حوكمة إدارة الموازنة المالية في العراق: المعوقات والآليات الإصلاحية**، المجلة العراقية، العدد٤، ٢٠٢٣.

٤٢.كسبار، توفيق، **المنافسة والأسواق اللبنانية**، وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

٤٣.الكريطي، علي وادي عبد علي، **دور المؤسسات الرقابية في ضبط الأداء الحكومي في العراق**، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٧٣، العدد٣، ٢٠٢٥.

٤٤.لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان: الحقيقة المؤلمة والآفاق غير المؤكّدة**، تقرير، بيروت، سبتمبر ٢٠٢١.

٤٥.مبارك، عصام، **التنظيم الإداري في لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، بيروت، ط١، ٢٠١٦.

٤٦.محيش، قمر جمال، **الإطار القانوني لمكافحة جريمة الرشوة في لبنان**، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، العدد١٤، المجلد٥، ٢٠٢٥.

٤٧.مرهج، كريم، **إبطال لعنة الفساد في لبنان**، ورقة بحثية، برنامج الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ٢٠٢١.

٤٨.مصلح، عبير، وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، مركز الإئتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، القدس، ط٤، ٢٠١٦.

٤٩.المادة ٢٦ من الدستور الإيراني.

٥٠.المادة ٤٣ و ٥٧ من الدستور الإيراني.

٥١.المادة ٥٥ من الدستور الإيراني.

٥٢.المادة ٩٠ من الدستور الإيراني.

٥٣.المادة ١٧٤ من الدستور الإيراني.

٥٤.نافل، أخلاص قاسم، **فاعلية الحكم الصالح في الاقتصاد الريعي دراسة في أثر المتغير الريعي على الحكم الصالح**، المجلة السياسية والدولية، العدد٤٦، ٢٠٢١.

٥٥.النجار، يحيى غني، **الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد١٥، العدد٥٤، ٢٠٠٩.

٥٦.يونس، مها بهجت، **التنظيم الدستوري والقانوني لأسس مكافحة الفساد في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥**، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠١٧.

ثانياً: المصادر والمراجع الفارسية

١.اعمايي، حسن؛ رضائی، مصطفی، **امتناع حکمرانی حزبی؛ آسیب شناسی رابطه نظام حزبی و نظام انتخاباتی در جمهوری اسلامی ایران**، دوره ١١، شماره ١ – شماره پیاپی ٥٩، آذر ١٣٩٨.

٢.آل غفور، محمد تقی؛ هاشمیان، محمد حسین؛ گلجانی، عبد الله نوری، **الگوی راهبردی تعامل نظام حزبی و نظام انتخاباتی در جمهوری اسلامی ایران**، پژوهشی های سیاستا اسلامی، سال هشتم، شماره هفدهم، بهار و تابستان، ١٣٩٩.

٣.بهشتی، صمد؛ نوروزی، فاطمه، **مرور نظام مند مقالات مرتبط با فساد اداری بین سال های ١٣٨٠–١٣٩٨ در ایران**، [لم یذکر اسم المجلة]، سال یازدهم، شماره ٨٣ (پیاپی)، پاییز.

٤.پور، فرامرز رفیع، **توسعه و تضاد**، جامعة شهید بهشتي، تهران، ١٣٧٦.

٥.جاویدی، مجتبی، **امکانسنجی جرمانگاری رشا و ارتشا در بخش خصوصی**، فقه وأصول، سال٥٥، شماره٢، تابستان١٤٠٢.

٦.روزنامه حیات نو، **[لم یذکر عنوان المقال]**، ١٣٧٩/١٢/٢٢، ص ٨.

٧.راز، شاهین؛ الوار، سهیلا رزین جوی؛ زاده، قاسم هادی، **بررسی جامعه شناختی فساد اداری وساز و کارهای کاهش آسیب های اجتماعی ناشی أز آن در ایران**، ماهنامه علمی، جامعه شناسی سیاسی ایران، سال پنجم، شماره٨، آبان١٤٠١.

٨.رنجبری، ابوالفضل و بادمچی، علی، **حقوق مالی و مالیۀ عمومی**، انتشارات مجد، تهران، (١٣٩١).

٩.زادکان، محمد حسین شریف؛ قانونی، حسن، **تحلیل و مفهومسازی نظری تأثیرات دولت رانتی بر عاملیت و ساختار جامعه و اقتصاد شهری در ایران**، اقتصاد شهری، دوره ٢، شماره ١ – شماره پیاپی ٢، شهریور ١٣٩٦.

١٠.زارع، رضا؛ فتحی زاده، علي رضا؛ بهمنی، اکبر، **خویشاوندلاری سازمانی در نهادهای دولتی؛ مفهوم پردازی ، عوامل مؤثر پیشامدها**، فصلنامه مطالعات رفتار سازمانی، سال هفتم، شماره١، شماره پیاپی٢٥، بهار١٣٩٧.

١١.صادقی، علی؛ و دیگران، **تبیین الگوی بوروکراسی سازمان های دولتی ایران باتأکید بر کنترل فساد اداری**، مطالعات مدیریت راهبردی، شماره٤٤، زمستان١٣٩٩.

١٢.عبداللهی، جواد، **موانع و محدودیت‌های اعمال نظارت کارآمد**، مجموعة مقالات سومین همایش نظارت کارآمد، تهران، (١٣٨٣).

١٣.عبادی‌خوش، بهنام، **جستاری بر علل ناهماهنگی نهادهای نظارتی در ایران**، اندیشکده رهیافت، نسخة إلکترونیة.

١٤.عبد الهادی، مجدی، **اقتصاد رانتی ومبانی عدالت اجتماعی در ایران**، فصلنامه پژوهش های ایرانی، مجلة الدراسات الإيرانية، شماره ویژه، ژوئیه٢٠١٨، مؤسسه بین المللی مطالعات ایران.

١٥.فکوری، محمد علی؛ اصغری، عبد الرضا، **نقش برو کراسی در بروز فساد اداری در کشورهای أفغانستان و ایران**، دو فصلنامه علمی، مطالعات فقه اسلامی و مبانی حقوق، سال شانزدهم، شماره چهل و پنجم، بهار وتابستان١٤٠١.

١٦.فیروزجائیان، علی اصغر؛ محمودیان، معصومه، **مرور نظام مند مطالعات علمی انجام شده در حوزه فساد اداری در ایران**، دوفصلنامه مسائل اجتماعی ایران– سال دوازدهم– شمارۀ ٢.

١٧.کریمیان، محمدوزین، **جالیش رویکرد و سطح تحلیل در طرح های مبارزه با فساد اداری در ایران**، فصلنامه حقوق اداری، سال نهم، شماره٣٠، بهار١٤٠١.

١٨.کلهری، احمد؛ محسنی، علی؛ الهی منش، محمد حسن، **ارزیابی شاخص های حکمرانی خواب در جمهوری اسلامی ایران**، فصلنامه راهبرد سیاسی، سال ششم، شماره٢، بیایی نهایی، ١٤٠١هـ.

١٩.مرتضی، [لم یذکر المؤلف الأول]، **اقتصاد رانتی ایران و راه های برون رفت از آن**، [المرجع سابقاً].

٢٠.موسوی فرد، محمد رضا؛ شمسی زاد، زهرا، **فساد وتخلفات اداری با تأکید بر آموزه های حقوق کیفری و جامعه شناسی جنابی**، دوره ٤، شماره ٨، اسفند١٤٠٠.

٢١.مهر، طیبه همایون؛ زاهدی، شمس السادات؛ منتظری، محمد، **شاخصه های روان شناختی و فرهنگی زمینه ساز پدیده حامی پروری در میان مدیران زن: مرور سیستَماتیک براساس مدل رایت**، نشرية علمي روان شناسي فرهنگي زن، ١٤٠٤، دوره ١٧، شماره ٦٥.

٢٢.نصیري، محمد سجاد، **بررسی نقاط ضعف و ناکارآمدی نظام تقنینی در مواجهه با بروز پدیده ارتشا**، فصلنامه قضاوت، شماره١١٣، بهار١٤٠٢.

٢٣.نژاد، سیف الله فضلی؛ أحمدیان، مرتضی، **اقتصاد رانتی ایران و راه های برون رفت از آن**، مجلة اقتصادی –ماهنامه بررسی وسیاست های اقتصادی، شماره های١١و١٢، بهمن واسفند١٣٨٩.

٢٤.نوری، جواد؛ تتاری، فاطمة، **کنکاشی بر نهادهای حکومتی در حاکمیت جمهوری اسلامی ایران**، فصلنامه مطالعات علوم سیاسی، حقوق و فقه، دوره: ١٠، شماره: ٢.

ثالثاً: المصادر والمراجع الأجنبية

1.Daher, Joseph, Zoughaib, Sami & ،Atallah, Sami .**Security Without Legitimacy: The limits of sovereignty from above** .Working Paper. Beirut, The Policy Initiative (TPI), October 2025.

2.World Bank .**Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024: Weathering a Protracted Crisis** .Report No. 41619. Washington, D.C., The World Bank Group, May 2024.

3.Zoughaib, Sami, Atallah, Sami & ،Zoghaib, Najib .**Paying the Price: Lebanon's Public Sector Wage Crisis and Institutional Collapse** .Policy Report. Beirut, The Policy Initiative (TPI), April 2025.

List of Sources and References

First: Arabic Sources and References

1. Abu Diya, Maher Musa Ayesh, Nepotism and Favoritism in Public Service and Their Impact on Political Development, Master's Thesis submitted to An-Najah National University, Faculty of Graduate Studies, 2015.

2. Abu Zwaida, Sami Lotfi Muhammad, The Role of Oversight Bodies in Combating Administrative Corruption: Violation of the Principle of Legality as a Cause, Journal of Jurisprudential and Legal Research, Issue 43, 2023.
3. Abu Shaqra, Khalid, Bribery of State Employees Condemns the Country to "Perpetual Poverty: An Analytical Article," Nidaa Al-Watan Newspaper, October 6, 2021.
4. Ayoub, Iraqi Legal Legislation Related to Combating Corruption in Iraq.
5. Al-Imara, [first author not mentioned], The Role of the Legislative Authority in Combating Public Service Corruption.
6. Balnour, Alaa El-Din, The Functional Interaction Between the Party System and the Political System, Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 12, No. 1, 2021.
7. Tamam, Abdul Rahman, The Political Quota System and Its Impact on the Spread of Corruption: A Case Study of Iraq from 2003 to 2021, Master's Thesis, University of Qasdi, College of Law and Political Science, 2022.
8. Jariou, Sarah, The Role of Good Governance in Reducing the Phenomenon of Financial and Administrative Corruption, Journal of Economics and Politics, Vol. 4, No. 2, 2018.
9. Jraisat, Manar Ayed, Factors Affecting the Efficiency and Effectiveness of the Internal Control Unit and Its Role, Arab Journal of Scientific Publishing, No. 43, 2022.
10. Hussein, Jabbar Kamel, Crimes of Duty and Their Impact on Terminating the Employment Relationship, Al-Kufa Journal, No. 59, 2019.
11. Hussein, Samar Adel, Administrative Corruption: Its Causes, Effects, Methods of Combating It, and the Role of International and Arab Organizations in Combating It, Journal Integrity and Transparency for Research and Studies, Issue 7, 2014.
12. Hafnawi, Amal, Factors Leading to Administrative and Financial Corruption and Indicators for Measuring It Factorially, Eliza Journal for Research and Studies, Volume 4, Issue 1, 2019.
13. Hamad, Walid Musaher, Good Governance in Iraq After 2003: A Study of Challenges and Opportunities, Iraqi Journal, Issue 4, 2023.
14. Al-Khaza'i, Nour Ghazi, Characteristics and Challenges of the Administrative System in Iraq and Egypt from the Perspective of the International Human Rights System, Iraqi University Journal, Volume 73, Issue 4, 2025.
15. Al-Darwish, Tartib Turki, The Legislative Model for Combating Corruption in Lebanon in Light of the Standards of the United Nations Convention against Corruption, Research published by Beirut Arab University, Faculty of Law and Political Science, 2019.
16. Al-Rubaie, Falah Khalaf Ali, The Identity of the Economic System in Iraq Between the Rentier State and the Developmental State, Arab Future Journal, Issue 488. 2011.
17. Rishouni, Roula, Oversight in Lebanon: Its Types and Mechanisms, Al-Qarar Journal for Scientific Research, Vol. 3, No. 7, 2024.
18. Saeed Aref Karim, Legal Protection of the Public Interest in Iraqi Legislation, The Third International Conference: Protecting the Public Interest in Islamic Law and Positive Law, Vol. 1, 2019.
19. Al-Samnawi, Muhammad, The Complexity of Bureaucratic Procedures as a Fertile Ground for the Spread of Bribery: Administrative Centralization and the Absence of Digital Governance in Lebanon as a Model, Salar Center for Research and Studies, Beirut, 1st ed., 2019.
20. Suhail, Muhammad Baqir, Future Challenges for Security and Politics in Iraq, International Political Journal, No. 64, 2006.
21. Al-Sayed, Adel Al-Sayed Muhammad, The Role of the Administrative Control Authority in Combating Administrative Corruption, Journal of Legal Sciences, No. 3, 2018.

22. Sheikh, Fatiha, International and Regional Developments: What Impact on Economic Security in Arab Rentier States, World Politics Journal, Volume 8, Issue 2, 2024.
23. Al-Sayegh, Nasri, Corruption in Lebanon: The Shortest Path to Power, an article published in As-Safir newspaper, 2026.
24. Safi Al-Din, Hashem, The State of Banks: A Financial History of Lebanon, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition, 2021.
25. Al-Dadi, Ibrahim Khalil, Manifestations of Administrative Corruption in the Public Sector, Al-Ma'rifah Magazine, Issue 18, 2024.
26. Touli, Haidar Abdel-Nabi; Bashit, Zaid Ajami, The Authority of the Administrative Judge to Obligate the Administration to Disclose the Reason for its Decision: A Comparative Study, Al-Qanun Journal for Legal Studies and Research, Issue 19, 2019.
27. Abdel, Ayad Abdel-Reda; Al-Shaibani, Adnan Kadhim Jabbar, Rentier Economy and its Impact on Building the Iraqi State and its Strength, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 3, 2015.
28. Abdul, Manhal Ilham, The Relationship between Good Governance and Administrative Corruption, Qala Zanst Scientific Journal, Volume 4, Issue 2, 2019.
29. Abdul Salam, [first author not mentioned], [reference not mentioned], [previous reference].
30. Asrawi, Nabil Salama Salim, Electoral Systems and Their Impact on Individual Rights and Freedoms, Master's Thesis submitted to Al-Quds University, 2014.
31. Ali, Ahmed Radhi Muhammad, The Relationship Between Multiparty Politics and the Electoral System in Iraq After 2003, Master's Thesis submitted to Al-Alamein Institute for Graduate Studies, 2018.
32. Ali, Sami Yassin Khalid, International Efforts to Protect Integrity and Combat Corruption, Journal of Jurisprudential and Legal Research, Issue 49, 2025.
33. Al-Ani, Muhammad Shallal, The Crime of Bribery: A Comparative Study with the Provisions of Islamic Law and the Convention against Corruption, Research published by the College of Law, University of Sharjah, 2015.
34. Fares, Naji Sari, A Study and Analysis of the Phenomenon of Economic Corruption in Iraq, Gulf Economist Journal, Issue 42, 2019.
35. Al-Fatli, Ithhar Aboud Kadhim, Administrative and Financial Corruption and Its Economic and Social Effects in Selected Countries, Master's Thesis submitted to the University of Karbala, College of Management and Economics, 2009.
٣٦. Fakhoury, Ryan, The Roots of Rentier Economics in Lebanon: The Role of Banks and Monopolies in Creating the Current Financial Crisis, Legal Agenda, Beirut, 2020.
37. Qadir, Muhsin; Majidi, Muhammad Nur al-Din, The Role of Transparency in Combating Administrative Corruption and Promoting the Rights of Iraqi Citizens, Maysan Journal of Academic Studies, Vol. 23, No. 50, 2024.
38. Al-Qarnashawi, Sarah Fawzi Yusuf, The Role of the State in Restoring Confidence in the State's Administrative Apparatus in Administrative Law, Journal of Sharia and Law, No. 41, 2023.
39. The Right to Access Information Law as approved by the General Assembly of the Council of Representatives.
40. The Iraqi Penal Code No. 111 of 1969, as amended.
41. Kadhim, Ali Abdul Rahim, "Governance of Financial Budget Management in Iraq: Obstacles and Reform Mechanisms," Iraqi Journal, Issue 4, 2023.
42. Kasbar, Tawfiq, "Competition and Lebanese Markets," Lebanese Ministry of Economy and Trade, Beirut, 1st ed., 2003.
43. Al-Kuraity, Ali Wadi Abdul Ali, "The Role of Oversight Institutions in Regulating Government Performance in Iraq," Iraqi University Journal, Vol. 73, No. 3, 2025.

44. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Multidimensional Poverty in Lebanon: The Painful Reality and Uncertain Prospects, Report, Beirut, September 2021.
45. Mubarak, Issam, Administrative Organization in Lebanon, Lebanese University Publications, Faculty of Law, Political and Administrative Sciences, Beirut, 1st ed., 2016.
46. Mahish, Qamar Jamal, The Legal Framework for Combating Bribery in Lebanon, Al-Qarar Journal for Scientific Research, Issue 14, Volume 5, 2025.
47. Marhej, Karim, Breaking the Curse of Corruption in Lebanon, Research Paper, Middle East and North Africa Program, 2021.
48. Musleh, Abeer, et al., Integrity, Transparency, and Accountability in the Face of Corruption, Coalition Center for Integrity and Accountability, Jerusalem, 4th ed., 2016.
49. Article 26 of the Iranian Constitution.
50. Articles 43 and 57 of the Iranian Constitution.
51. Article 55 of the Iranian Constitution. 52. Article 90 of the Iranian Constitution.
53. Article 174 of the Iranian Constitution.
54. Nawaf, Ikhlas Qasim, The Effectiveness of Good Governance in a Rentier Economy: A Study of the Impact of the Rentier Variable on Good Governance, Political and International Journal, Issue 46, 2021.
55. Al-Najjar, Yahya Ghani, The Economic Effects of Economic Corruption, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 15, Issue 54, 2009.
56. Younes, Maha Bahjat, The Constitutional and Legal Framework for Combating Corruption under the 2005 Constitution of the Republic of Iraq, Salar Center for Research and Humanistic Studies, Beirut, 1st Edition, 2017.

Second: Persian Sources and References

1. A'maei, Hassan; Rezaei, Mustafa, The Abstention of a Hegmi Hegmi Hezbi; Asib Shanasi, Association of Party System and Electoral System in the Islamic Republic of Iran, 11th session, 1st March - 59th March 1398.
2. Al-Ghafour, Muhammad Taqi; Hashemian, Muhammad Hussein; Goljani, Abdullah Nouri, Al-Ghawi Rahbardi, Dealing with the Party System and the Election System in the Islamic Republic of Iran, Islamic Policy, Sal Hashtam, Shamara Hafdham, Bahar and Tabistan, 1399.
3. Beheshti, Samad; Norouzi, Fatima, The Passage of the System of Articles Related to Administrative Corruption between 1380 and 1398 in Iran, [the name of the magazine was not mentioned], Sal Yazdham, Shamara 83 (Piapi), Bayez.
4. Pour, Framarz Rafi'i, Expansion and Contradiction, Shahid Beheshti University, Tehran, 1376.
5. Javaidi, Mojtaba, Imkansanji Jarmangari Rasha and Ersha Dar Bakhsh Khasusi, Jurisprudence and Principles, Sal 55, Shamarah 2, Tabistan 1402.
6. Roznama Hayat Naw, [the title of the article was not mentioned], 12/22/1379, p. 8.
7. Raz, Shaheen; Alwar, Suhaila Razin Joy; Zadeh, Qassem Hadi, Barrasi, Shanakhti University, Administrative Corruption, Saz, and Haters of Kahish Asib, High Social Affairs, and in Iran, Mahnameh Alami, Shanasi Political University, Iran, Sal Panjam, Shamarah 8, Aban 1401.
8. Rangbari, Abul-Fadl and Badamchi, Ali, Financial and Public Financial Rights, Majd Publications, Tehran, (1391).
9. Zadgan, Muhammad Hussein Sharif; Legal, good, theoretical analysis and concept of the effects of Dolat Ranti on Amlit and I will choose the university and economics of Shahriyya in Iran, monthly economics, session 2, Shamara 1 - Shamarat Piyapi 2, Shahriyur 1396.
10. Zarei, Reda; Fathi Zadeh, Ali Reza; Bahmani, Akbar, Khoyshaundlari Sasmani dar Nehadhai Dawlati; The concept of Pardazi, factors affecting the influence of

Pishamadha, Chapter Name Readings by Raftar Sasmani, Sal Haftam, Shamarah 1, Shamarah Piyapi 25, Bahar 1397.
11. Sadeghi, Ali; And Degran, Tabin al-Ghawi Purukrasi Sazman Hai, My State of Iran, Certainly, the Control of Administrative Corruption, Reviews of the District of Rahbardi, Shamara 44, Zamistan 1399.
12. Abdullah, Jawad, Obstacles and Limitations of the Works of Nazareth Karamad, Collection of Essays by Sumin Hamish Nazarat Karamad, Tehran, (1383).
13. Ebadikhosh, Behnam, Jastari bir al-ilal nahmahangi nhadhadhai nazarati in Iran, Andishikadeh Rehafat, electronic copy.
14. Abdel Hadi, Magdy, Rational Economy and Social Justice Buildings in Iran, Iran's Chapter, Journal of Iranian Studies, Journal of Iranian Studies, July 2018, Foundation for Iranian Studies.
15. Fakuri, Muhammad Ali; Asghari, Abd al-Rida, Inscription on the emergence of administrative corruption in Afghanistan and Iran, Do Faslnameh Ilmi, Studies of Islamic Jurisprudence and Principles of Law, Sal Shanzdham, Shamara Chehel and Panjam, Bahar and Tabistan 1401.
16. Firouzjaian, Ali Asghar; Mahmoudian, Masoumeh, The Passage of the System of Mend, Scientific Studies, Anjam, Shaddah in the Possession of Administrative Corruption in Iran, Dovsnama, Social Issues, Iran - Sal Dawazdham - Shamariya 2.
17. Karimian, Mohammaduzin, Jalesh Roykerd, and the analysis of the analysis of the topic of this duel with administrative corruption in Iran, Faslnamah Administrative Rights, Sal Nahm, Shamara 30, Bahar 1401.
18. Kalahari, Ahmed; Mohseni, Ali; Elahi Manash, Muhammad Hassan, Arziyyabi Shakhs Hai Hakmrani Khawab Dar Jamhouri Islami Iran, Faslnamah Rahbard Siasi, Sal Shasham, Shamarah 2, Bayayi Nahayi, 1401 AH.
19. Morteza, [the first author is not mentioned], The Economy of Ranti Iran and Rah Hai Bron Rifat Az Ann, [Ibid.].
20 .Mousavi Fard, Muhammad Reda; Shamsizade, Zahra, Corruption and administrative backwardness, without confirmation, in Amuzha Hai Haqouk Kefri and Shinasi Janabi University, Floor 4, Building 8, Esfand 1400
.21. Mehr, Taiba Humayun; Zahedi, Shams Al-Sadat; Montazeri, Mohammad, Introduction to the Middle Rite System, Scientific Bulletin of Ravan Shanasi Farhangi Zen, 1404, 17th edition, Shamara 65.
22. Nasiri, Muhammad Sajjad, Bararsi: Weaknesses and negative points of a legal system in confrontation with the emergence of a bad deed, Faslnameh Qadawt, Shamarah 113, Bahar 1402.
23. Nakad, Seif Allah Fazli; Ahmadian, Morteza, Eqtisad Ranti Iran wa Rah hai Bron Rifat As An, Journal of Economics - Mahnameh Barsi and Siyasat hi Economics, Shamareh Hay 11 and 12, Bahman and Esfand 1389.
24. Nouri, Jawad; Tatari, Fatima, Kankashi Bar Nehadhai, My Government of the Islamic Republic of Iran, Faslanama Readings of Political Sciences, Law and Jurisprudence, session: 10, form: 2.

Third: Foreign sources and references

1. Daher, Joseph, Zoughaib, Sami, & Atallah, Sami. Security Without Legitimacy: The limits of autonomy from above. Working Paper. Beirut, The Policy Initiative (TPI), October 2025.
2. World Bank. Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024: Weathering a Protracted Crisis. Report No. Box 41619. Washington, D.C., The World Bank Group, May 2024.
.٣Zoughaib, Sami, Atallah, Sami, & Zoughaib, Najib. Paying the Price: Lebanon's Public Sector Wage Crisis and Institutional Collapse. Policy Report. Beirut, The Policy Initiative (TPI), April 2025.